الفصل الثانى

العقل الجامعى

الجامعة كما نعلم جميعا تجمع بين تخصصات متعددة ، بحيث يصب كل تخصص فى نسق معرفى أو تطبيقى بعينه ، وبالتالى فإن القارئ للوهلة الأولى قد يتساءل عن موقع الحديث عنها تحت مظلة " الفكر التربوى " ، بينما كلية التربية ، معقل إنتاج الفكر التربوى ،ما هى إلا واحدة فقط ضمن كليات متعددة فى كل جامعة ؟

الحق أن من المهم أن نلفت انتباه القارئ ، أن كل عضو هيئة تدريس فى أى تخصص ، هو إذا كان عالما فى هذا المجال أم لا ، إلا أن الجميع ، فى كافة التخصصات يعتبرون أعضاء فى مهنة تعليمية ، حيث أنهم " يُعلّمون " و " يُقَيمون " ويرشدون طلابهم ،وهذا وذاك هو شأن تربوى بالدرجة الأولى.

ومن هنا فإ، اختصاص كليات التربية بتعليم وبحث ودراسة العلوم التربوية والنفسية ، لا يعنى أبدا أن يقتصر الإسهام فى قضايا التعليم على القائمين بالأمر فيها ،وإنما هو شأن لابد من مساهمة كافة المشتغلين بالتعليم فى أمره .

وفضلا عن هذا وذاك ، فإن التنظيمات والممارسات التى تجرى داخل الساحة الجامعية ، تفرز قيما ،وتقرر مبادئ ،وترسى اتجاهات ،وتنشر معارف ، وكل هذا مما لابد أن يكون له أثره فى إثراء العقل التربوى ، أو العكس ،ومن هنا كانت عنايتنا بهذه الدراسات الثلاث التى يتضمنها الفصل الحالى ....

أولا – المحاسن في التعليم والأضداد
فيما بين الجامعى والعام من امتداد*

في المصطلح :

المحاسن والأضداد مصطلح يرتبط بالأديب المسلم الشهير الجاحظ ، يعنى به ما نعنيه اليوم بمصطلح الإيجابيات والسلبيات ،وقد اخترنا المصطلح القديم لا رغبة في الإغراب ، ولكن استهدافا للدقة في الاستخدام ، فالألفاظ والمصطلحات بالنسبة للفكر ، هى – كما نردد دائما – مثلها مثل العملة النقدية بالنسبة للمعاملات التجارية والإنسانية ، كلما كانت قيمتها متفقا عليها كلما سارت هذه المعاملات في طريقها الصحيح ، بحيث تعنى العملة القيمة نفسها بين الأطراف المتعاملة بها .

ومن قبل اشتكى مؤسس البرجماتية ، عالم المنطق " بيرس " من أن لفظ البراجماتية قد ابتذله المؤسس الثانى ، عالم النفس " وليام جيمس " ، حيث كان مغرما بتبسيط المفاهيم والمصطلحات سعيا نحو توسيع دائرة المتلقين لما يقول ، ورأى بيرس أن كثرة استخدام المصطلح قد أفقده الدقة والتحديد ، فزاد على البراجماتية حرفا بحيث أصبحت Pragmaticism بدلا من Pragmatism ، وهو الأمر الذى نراه بالنسبة للعملة النقدية المعدنية بصفة خاصة ، عندما يتم تداولها فترة طويلة من الزمان ، حيث تضيع ملامحها ،وبالتالى تغمُض قيمتها وما تدل عليه .

هكذا آثرنا الابتعاد عن مصطلح السلبيات والإيجابيات من كثرة استهلاكه ،فنحن لا نقول أنه فقد معناه ،ولكن ،على الأقل ، لم يعد ممتلئا بالطاقة المعنوية المصاحبة التي تجعل المستمع أو القارئ يشعر بدقة بما

---

* محاضرة تذكارية ألقيت أمام مؤتمر مركز تطوير التعليم الجامعى بكلية التربية بجامعة عين شمس فى نوفمبر ٢٠٠٩

يشعر به الكاتب أو المتحدث ، فالمصطلح ليس مجـرد حـروف لغويـة ، ومجموعة من المعانى المجردة ،و لكنه أيضا مصحوب بفيض من المشاعر التي تصل بين القائل أوالكاتب وبين السامع أو القارىء.

سوية العلاقة بين التعليم الجامعى والتعليم العام :

تستمد الجامعة طلابها ، الذين يشكلون ما يشبه قطعة القمـاش التـي يشتغل عليها " الترزى " ، وهو هنا الذى يتمثل في أعضاء هيئة التدريس ، والذين بدورهم كانوا من قبل طلابا أتوا من التعليم العام ٠ وهؤلاء الوافدين للجامعة من المدارس ليسوا مجرد أعداد ،وإنما هم " بشر " يحملـون مـا نُشّئوا عليه من قيم وما دُربوا عليه من اتجاهات ،وما حصلوه من معلومات ،وما ترسخ لديهم من مفاهيم ، وبالتالى ، فوفقا لما يكونون عليه ، يتحـدد مسار العملية التعليمية في الجامعة ، إن كان خيرا فخيرا وإن كـان شـرا فشرا .

ومع ذلك فلابد لنا أن نعترف بأن هناك من يقول إن هذا لـيس دقيقـا مائة بالمائة، لأن من وظائف الجامعة أن تعيد تشكيل ما يجيؤها من طلاب ، بحكم ما عليه أساتذتها من قدرات علمية ونضج فكرى عال ٠ونرد بـأن هذا صحيح ، على شرط أن تكون بالفعل أمام " جامعة " قولا وفعلا ، بحيث تكون لها هى الفاعلية والإيجابية ، فإذا ما افتقدت مقومـات أساسـية فـي تكوينها ، تحول المسار عكسيا ، فإذا بنا نرى أن المدرسة هى التي بـدأت تؤثر وتشكل الجامعة ، أساتذة وطلابا ،ولكى أزيد الأمر وضـوحا ، أروى الخبرة التالية .

في أوائل التسعينيات شعرت باشتياق جـارف لأن أقـف بـين طـلاب المرحلة الجامعية الأولى معلما ، حيث كانت سنوات طويلة قد مرت وأنـا أدرس لطلاب الدراسات العليا ،وكان دافعى أننى إذا بـدأت بـث فكـرى

ومعلوماتى في هذه المرحلة المبكرة ، فهذا أنفع وأجدى ، بالنسبة لمن يرون مهمتهم الجامعية " رسالة " وليست " وظيفة " .

كانت المادة التدريسية هى تاريخ التعليم في مصر قبل أن يغتالها بطبيعة الحال فريق الكراتيه التربوى الشهير ،ومن المعروف أن تعليم هذه المادة ينبنى على سياقاتها التاريخية العامة ، ثم إذا بى وأنا أشير – مثلا – إلى انقضاء العهد العثمانى ومجئ محمد على لأبنى مادتى التعليمية التاريخية ،أرى الطلاب لا يعلمون شيئا عن هذا العصر ،بل كانت كلمة العثمانيين غريبة على أسماعهم ، ومن ثم كان من المستحيل أن يستقيم فهمهم لما أقول عن التعليم واتجاهاته ونظمه ، فأضطر إلى أن أستغرق وقتا غير قصير فيما يخرج عن نطاق مهمتى لأتحول إلى مدرس تاريخ عام ،وهى المهمة المنوطة بالتعليم العام ،وبالتالى إذا بمهمة التعليم العام هى التي تحكمنى رغما عنى .

لما رويت هذا لبعض المحيطين بى ، أخبرونى بأن الكلية فتحت الباب لخريجى المدارس الفرنسية ، من خارج مكتب التنسيق ،وهؤلاء لم يسبق لهم أن درسوا التاريخ المصرى كما ينبغى أن يكون ، فها هنا نجد أن تفريط الجامعة في الشروط الواجب توافرها فيما يُقبل بها ، أضعفها في هذا الجانب الذى أتحدث عنه ، بحيث انعكس الدور ووجدت لزاما علىّ أن أنقاد لوظيفة التعليم العام ، لا أن أقود خريجيه على الطريق الذى يجب أن يكون.

فضلا عن هذا المثال ، فالدراسة الحالية سوف تتضمن العديد من الشواهد والأمثلة ، التي تؤكد كلها على أن المسألة هنا أشبه بما يحدث في الجسم عندما يفقد الدرجة الصحيحة التي يجب أن يكون عليها جهاز المناعة فيه ، من حيث الصحة والسلامة ، فيصبح معرضا لهجمات فيروسات تُمرضه وتُصيبه بالأسقام.

وأن يكون التعليم العام هو نفسه مصدرا للفيروسات التعليمية هو أمر أيضا ضد الطبيعة السوية لجسم هذا المستوى من التعليم ، إذا مفروض فيه

أن يمد الجسم الجامعى بدماء صحة وعافية تجرى في عروقه ، فيقوى على أن يصعد بالطلاب الوافدين من المدرسة إلى درجات أرقى ومستويات أرفع ، فإذا بالأمة كلها ترتفع بهذا وذاك ، بدلا من أن تهبط بهذا وذاك !

ولعلنا بهذا يمكن الوقوف عند بعض المحطات ، استطلاعا لاتجاهات السير بين العام والجامعى ، من حيث المحاسن والأضداد ... مع الوعى بأن كل قضية مما سوف نشير إليه ، مرتبطة ارتباطا عضويا بغيرها ، بحيث يمكن أن نناقش كل القضايا المثارة من خلال منفذ واحد ، لكن تسهيلا على من يسمع ومن يقرأ بحيث يمكن أن يحسن المتابعة ،كان هذا التقسيم ،وإن كان يشكل صعوبة كبيرة لدى الكاتب ، حيث يقع كثيرا في حيرة ، هل هذه النقطة مثلا ، أجدر بها أن تكون تحت مظلة هذه القضية أو تلك ؟ لكن الله المستعان في كل الأحوال .

ولابد أن أعتذر مقدما ، حيث سيلمس السامع والقارئ أننى أعتمد كثيرا على أسلوب " الحكْى " ، لا لأننى من كبار السن حيث يشيع عنا أننا مغرمون بالحديث عن الذكريات وقول كنا وكان ،ولكن رغبة في الاعتماد على التجربة والخبرة ،فلا يشعر السامع أن ما أتحدث عنه هى أحلام أستاذ عجوز وخيالات مفكر بلغ من العمر عتيا ،وإنما هى وقائع وأحداث ، عرفت طريقها على أرض الواقع ،منذ أكثر من نصف قرن ، لنشعر بقدر من الاستفزاز ونتساءل باستنكار : إذا كان هؤلا ء الآباء القريبون قد خبروا هذا وعاشوه ، حيث السياق الحضارى كان أقل كثيرا مما تعيشه الأجيال الجديدة وتخبره ، فما بال تعليم اليوم وما يمكن أن يؤدى إليه من مصير ؟!

رسول للتنشئة أم للتشويه ؟

وهو هنا معلم المدرسة ،وعندما نقول هذا تقفز لنا في التو واللساعة ، كليات التربية ، باعتبارها القطاع الجامعى الكبير الذى يغذى المدارس بما هى بحاجة إليه من معلمين ، فماذا نجد من محاسن وأضداد ؟

أظن أننى أجد نفسى في حل في أن أقف بعض الوقت لأشير إلى الدور المنوط بالمعلم في التعليم العام ، فهذا مبثوث في الكتب والبحوث والدراسات ،وعلى أفواه أساتذة كليات التربية ،بصورة تجعل شاعرا مثل شوقى يقول قولته المشهورة : قم للمعلم وفه التبجيلا ، لكن استقراء واقع الحال أصبح على درجة من قتامة مفزعة إلى درجة يمكن عندها أن نتخيل إذا عاد شوقى مرة أخرى إلى الحياة ، فسوف يقول ما معناه أن المعلم أصبح من المعذِّبين للناس في الأرض !!

فبغض النظر عن تشوهات تعترى عملية الإعداد ونظامها ، لكننا نكاد أن نقول " لقد رضينا بالهم ، لكن الهم لم يرض بنا " !

ففى لحظة سوداء ،وتطبيقا غبيا من الحكومة للفلسفة الليبرالية الاقتصادية والاجتماعية ، من حيث فك الارتباط بين الدولة وبين التوظيف ، توقفت وزارة التربية عن تكليف خريجى كليات التربية للتدريس بمدارس التعليم ما قبل الجامعى.

لكن الوزارة في الوقت نفسه ، تزيد من رقعة المدارس ،التي تتزايد حاجاتها إلى المعلمين ، فماذا تفعل وفقا لمنطق ليبرالى معوج ؟

بدأت ينشر إعلان في الصحف عن حاجتها إلى معلمين من خريجى كليات الجامعة المختلفة ،وكان هذا هو الخطأ الفاحش الأول ، حيث أن كلية التربية كلية مهنية بالدرجة الأولى ، مما يعنى أن لخريجيها طبيعة خاصة تؤهلهم وحدهم للتدريس ،وهو الأمر غير المتوافر لدى خريجى كليات الجامعة الأخرى ، وكليات التربية مثلها مثل كليات الهندسة والطب والكليات العسكرية ، هل يمكن أن يتصور أحد أن يشغل وظائف الطب والهندسة والعسكرية غير خريجى كلياتها ؟

ويتبدى السفه صارخا ، في أن تضطر الوزارة إلى تنظيم برامج للتأهيل التربوى للخريجين الذين اختارتهم ،وتنفق في ذلك مئات الألوف من الجنيهات ، بينما هناك كثيرون جاهزون ، من كليات التربية ، تم تدربهم

أربع سنوات ، ولن يكلفوا الدولة قرشا ، إلا بعد عدة سنوات عندما ينخرطون فيما يجب أن يستحدث من برامج تدريب تجديدية .

أما الخطيئة الثانية ، فهى أن هذا الإعلان الذى سبق أن أحزننا ، إذا به يتحول إلى " أمل " نتمنى عودته ،ومرة أخرى يبرز المثل " رضينا بالهم ، لكنه لم يرض بنا " ، فلم تعد الوزارة تنشر إعلانات لتعيين مدرسين ، بل تقوم بعمل عقود عمل لبضعة آلاف ،والمتأمل في هذا النظام يجده يتعامل مع المقبلين على التدريس من منطلق " السخرة " ، فالمعلم المختار يتلقى مرتبا أقل كثيرا مما يتلقاه موظف الدولة المعين ، على الرغم مما نشكوا من قلته ، فإذا بالمتعاقد يهبط عن هذا المستوى الهابط أصلا بدوره ، فضلا عن افتقاد كثير من حقوق العمل المعروفة في الأجازات والتأمين الصحى والمعاش !

وهنا نجد أن الجامعة تغذى المدارس بنوعية من المعلمين، كثير منهم لم يُعَد أصلا للتدريس ، ولا تكفيه أبدا بضعة أسابيع للتأهيل ، فضلا عن شعوره بالقهر والغبن الاجتماعى والاقتصادى ،ويصبح مطلوبا من هذا المعلم أن يُنَشئ أبناءنا على الديمقراطية والعزة والانتماء والولاء ، فضلا عن المعارف والمعلومات !

الكتاب المقرر :

في كل ما سوف نشير إليه من مقومات وخصائص وروح للجامعة ، سوف نلاحظ أنها جميعا تقوم على فلسفة بعينها ، ألا وهى إطلاق العنان للعقل كى ينمو وينشط ويقتحم ويبدع ويفكر ، على أساس أن مرحلة التعليم قبل الجامعى هى ، بمستوياتها الثلاث : الابتدائى والإعدادى ،والثانوى ، تركز على عملية استيعاب الموروث الثقافى والاجتماعى للبشرية عامة ،والإقليمى خاصة ،والوطنى بصفة أخص ، مما يكون فيه النهج التعليمى القائم جانحا إلى الاستيعاب والتلقى، أكثر منه منشئا ، أما الجامعة فهى –

كما هو مفروض – مرحلة الإنشاء والتطـوير ، ممـا يقتـضى الإبـداع والابتكار .

وبفعل عوامل من داخل الجامعة ، ومما يأتى من التعليم قبل الجامعى ، إذا بفلسفة الثانية هى التي تغلب على الأولى ، على غير ما يجب أن يكون ....

أذكر في أول محاضرة تلقيتها في عام ١٩٥٥ بقسم الفلسفة وعلم النفس بآداب القاهرة ، كان الأستاذ هو منشئ علم النفس في مصر والعالم العربى ، الدكتور يوسف مراد ، ليدرس لنا (مدخل إلى علم النفس) ، فإذا بالرجل يكتب لنا على السبورة ،وفقا لإمكانات ذلك الزمان ، الموضوعات الأساسية التي علينا أن ندرسها هذا العام في هذا العلم ،وأتبع ذلك بقائمة من المراجع المختلفة ، العربى منها والأجنبى ،وكان من بينها كتاب له يعد " عمدة " في هذا العلم ، بعنوان (مبادئ علم النفس) ، لكنه لم يطلـب منـا أن نفـرده بالاهتمام والدراسة ،وبالفعل هرعنا إلى مكتبة الجامعـة نجمـع المراجـع المختلفة ، أو من الخارج ، شراء أو اسـتعارة " لنغطـى " موضـوعات المقرر.

وهكذا تفتحت عقولنا على جهود مختلفة ،كان أستاذنا واحدا منها ،ولم يكن منفردا بها ، فرأينا زوايا رؤية متعددة وأساليب مختلفـة ،وتفـسيرات متنوعة ، فتم تأمين عقولنا من التنميط ،وتم إرساء حجر الأسـاس لعقـول تفكر بأكثر من وجهة نظر .

كان الحال – وما يزال – في التعليم العام على غير ذلـك ... فهنـاك كتاب مقرر ،وكأنه الكتاب المقدس ، لا تبديل لكلماته ،وكأن وزارة التربية تقول للجميع ، معلمين وطلابا وأهالي – أستغفر الله – إنا نزلنا الذكر وإنـا له لحافظون !!

وكان هذا مبررا – في حدود – وفقا للمستوى المعرفى لطلاب ومعلمى التعليم العام ، لكن أن يتبدل الحال ، فتساير الجامعة التعليم المدرسى ، بدلا من أن تمد يدها إليه لترفعه ، فهذا هو الكرب الكبير حقا !

لا نستطيع أن نزعم أن التعليم العام قد أثر بذاته على التعليم الجامعى في هذا فأصبحت الجامعة تعرف ما سمى بالكتاب المقرر ،الذى إعترفت به السلطة الجامعية ، فإذا بالمجلس الأعلى للجامعات يقنن المسألة ،ويحدد للمقرر الذى مدته كذا ، يكون كتابه ذا كذا من الصفحات ..إلى هذه الدرجة التي لم تقع في جُبها كتب وزارة التربية في مدارسها .

كانت عوامل مختلفة ، نشأت في قلب المجتمع الجامعى ،وبعضها أتى من سياقات مجتمعية متعددة ، كان أغلب الفئة الأولى منها عوامل تتعلق بالدخل المالى والبحث عن سبل رفعه لمواجهة الجمود الذى أصاب المرتبات ، أمام الارتفاع المستمر في نفقات المعيشة ، مما أفرز كما مؤسفا من القيم والاتجاهات والسلوكيات لا تشرف الحياة الجامعية بصورة من الصور . وفضلا عن ذلك ، كان هناك هضم من قبل الناشرين لبعض حقوق المؤلفين ، وكذلك ، عدم مواكبة ما تضمه المكتبات الجامعية من أماكن ،وكتب للتزايد المذهل للطلاب ،وخاصة بالنسبة للكتاب الواحد ، مما يجعل إحالة الطلاب إلى مراجع بالمكتبة أمرا مستحيل التنفيذ ، حتى لو أراد كل من الأستاذ والطلاب ذلك .

وفضلا عن ذلك ،وخاصة في كليات التربية ، حيث يتعدد القائمون بالتدريس للمقرر الواحد ،وهو الأمر الذى يتوافر في معظم كليات الجامعة ، فنشأ صراع وتنازع بين أعضاء هيئة التدريس على مجموعات الطلاب ، فكان الحل هو أن يتم تأليف كتاب جماعى لتهدأ المنافسات والصراعات .

كان قسم أصول التربية بتربية عين شمس – ربما – صاحب أول تجربة على هذا الطريق عام ١٩٨١ ، في مقرر كان يسمى (المدخل إلى التربية) حيث أزعم أنها سارت وفق أقرب السبل للنهج السوى الصحيح ،

من حيث التفكير المشترك في احتياجات الطلاب أولا لتحديد الموضوعات ،التي تُقَدم ،والتى كان معظمها مبتكرا حقا ، بمعايير ذلك الوقت ، ثم إذا كل موضوع وكأنه ينادى كاتبه من أعضاء القسم ، ثم كانت عملية تحرير حقيقية ، حتى تكون المحصلة ذات روح واحدة .

كانت حصيلة ذلك أن أصبح هناك كتاب مقرر ،لابد للطلاب أن يدرسوه ، لكنهم ،من ناحية أخرى يجدون أنفسهم إزاء نوافذ معرفية متعددة ،وأساليب متنوعة ،ورؤى مختلفة ،ومن ثم تخف كثيرا سوءات فكرة الكتاب المقرر .

ومع الأسف الشديد ، لم تستمر التجربة ،لظروف مختلفة ،لا داعى للتوقف عندها الآن ، لكن ، ما حدث في الكثرة الغالبة من الكليات ،عبر العقود الثلاثة الماضية ، هو تحول الكتاب إلى مجرد " حافظة " تجمع بحوثا ، سبق لأصحابها أن كتبوها للنشر فى دورية علمية أو لمؤتمر ، سعيا نحو التقدم بها للترقية ،وربما منذ سنوات طويلة، بغير توافق وانسجام بينها ،وتباين في الأغراض التي من أجلها كُتب هذا وذاك ،وبغير مناقشة جماعية ،ويكون ذلك هو " الكتاب المقرر " الذى لابد أن يحصله الطلاب !

هنا نجد الطلاب المعلمين يتغذون على غذاء لم يُعد أصلا لهم ، بحيث يجدون في هذا بعضا من السكريات – إذا صح التشبيه – وذاك بعضا من البروتينات ، وثالثا به شيئ من الأملاح ،ورابعا به قدر من كذا وكذا من عناصر الغذاء اللازم ، ومن ثم فقد تكون الوجبة من عنصر واحد فقط أو اثنين ،وبكميات لا تثمر ولا تغنى من جوع !!

ترى ، ماذا نتوقع أن تكون عليه الصحة الفكرية والثقافية للطلاب المعلمين ، الذين يكون من واجبهم بعد أن يتخرجوا أن يربوا ويعلموا مئات الألوف من أبناء هذه الأمة ؟

هنا نجد أن ركنا ضخما من أركان الجامعة ، قد تحول إلى امتداد للتعليم المدرسى ، بدلا من العكس ، تماما مثلما ، نرى في العقود الأخيرة –

على المستوى المجتمعى ، تسيد ظاهرة " ترييف المدينة " ، بدلا مما يجب أن يكون من " تمدين الريف " ، ونصبح هنا كأننا أصبحنا أمام مرحلة أخرى من مراحل التعليم المدرسى ، مما يمكن تسميته بتمدرس الجامعة ، لا بمعنى مدة التعلم بالجامعة وإنما بمعنى الاقتراب الكبير للتعليم الجامعى من التعليم العام!

تعدد مصادر المعرفة :

ولم يكن معنى قيام التعليم قبل الجامعى على فكرة الكتاب المقرر ، أن يكون هو وحده مصدر المعرفة ، إذ يمكن للمعلم أن يرشد الطلاب إلى الاستعانة بمصادر متعددة أخرى ، تشرح وتضيف ،ما يدرسوه بالكتاب .

سيهب لبعض قائلين أن هذا يستحيل حدوثه ،ولهؤلاء أقسم أنى عشت تجربة فعلية حية وأنا أطلب العلم في الصف الأول الثانوى عام ١٩٥٣ ، حيث أُدخل مقرر جديد لأول مرة اسمه (المجتمع المصرى) ، ولم يكن قد ظهر له كتاب مقرر بعد ، فإذا بالمعلم يقسمنا لجانا ، كل منها تختص بجانب معين من جوانب الحياة في المنطقة التي كانت المدرسة بها ، في حى الفجالة والظاهر ،وكان من نصيبى لجنة تمسح دور العلم والثقافة والفن والمكتبات ، على الطبيعة ،مع الاستعانة بما يتاح من مصادر أخرى ، وقمنا بكتابة تقرير عن الحالة الثقافية في هذا الحى ، وعرضناها على الزملاء بالفصل ،وهكذا كان الشأن بالنسبة لمجالات أخرى ، وتبادلنا التقارير ، بحيث توافرت لنا صورة متكاملة عن الحى ، فهل ما حدث عام ١٩٥٣ . حيث لم تظهر التقنيات الحديثة ولا شبكات النت ،ولا حتى التصوير ،ولا البريد الإلكترونى ، يعجز عنه أبناء القرن الحادى والعشرين ؟

الحق أن مثل هذا أصبح تكرار حدوثه الآن ضربا من الخيال ، أيضا لظروف متعددة ، لا يتسع المقام لبيانها ، لعل أبرزها هو التحول الدرامى الكارثى لوظيفة الامتحانات ، فبعد أن كانت " وسيلة " ، الهدف منها معرفة

مدى ما وصل إليه التعليم ، من حيث مناهجه وطرقه ، لدى الطالب ، أصبحت هى " الغاية " ، تطبع منظومة التعليم كلها ، وبكل عناصرها إلى جنود مجندة لخدمة هذه الوسيلة التي تحولت إلى هدف ،وبالتالى يصبح تعديد مصادر المعرفة مضيعة للوقت ،ويصبح بذل الجهد للبحث عنها تبديدا للنفقات ،ولو كان الهدف هو بناء عقلية متعددة في زوايا رؤياها ،وعقلية تتسم بالمرونة ،وعقلية تستهدف التجديد والتطوير ،لكان تعديد مصادر المعرفة هو الوسيلة الأنجع ، لكن لم يعد هذا هو الهدف ،وإنما بيت القصيد : كيف يحصل ابنى وابنتى وابنك وابنتك على أعلى مجموع ممكن ؟

ألا ما أشقاه من مجتمع تهتز قائمة الأولويات فيه ،وألا بئسه من مجتمع ، يرنو ببصره كله إلى أن يتحدد مستقبل أجياله الجديدة ،وفقا لمعيار مفلس فكريا ، مزر تربويا !!

كذلك ما حدث من هجر للكتاب المدرسى" الرسمى " نفسه ، وللهروب إلى ما يسمى بالكتب الخارجية ، التي تلخص ،ولا توسع ، وتحول الموضوع إلى جملة نقاط ، من الصعب التعامل معها بمنطق الاستيعاب والفهم ، بل ضرورة الحفظ والاستظهار .

فضلا عن تزايد التكدس في الفصول ،واختفاء الشطر الأعظم من الأفنية ،وما إلى هذا وذاك من ظروف وعوامل .

والطالب الذى يُربّى وفقا لهذا النهج ، ثم يجئ إلى الجامعة ، التي تقوم على العكس منه ، يصبح تربة غير صالحة للتربية الجامعية ، لكن هذه التربة الجامعية إذا كانت قوية ، يمكن لها أن تعوض هذا النقص السابق ، بينما لو كانت على العكس من ذلك ، فإنها تخضع لما مَرِض به التعليم العام.

الديمقراطيـــــة :

في عام ١٩٥١ ، برز على الأرض الإيرانية رئيس وزراء وطنى هو الدكتور محمد مصدق ، سعى إلى أن يحرر مصدر ثورة بلاده الأساسى من ربقة قوى الهيمنة والاستغلال ، فكان أول من أمّم البترول ، مما أثار ضجة عالمية ،وأصبحت له شعبية واسعة في مصر ، ولما دُعى إلى زيارتهـــا ، قمنا كطلاب مدرسة ثانوية بمظاهرة لتحيته في مقر إقامته بفنـــدق شـــبرد القديم (مكان جراج الجمهورية الآن) ،وأدى بى هذا الانفعال إلى أن أذهب في اليوم التالى إلى السبورة فى الفصل الذى كنت به ، وفى حصة التعبير ، للصف الأول الثانوى (قديم = ثانية إعدادى الآن) قبل أن يدخل مـــدرس اللغة العربية لأكتب على السبورة : اكتب في أحد الموضوعين التـــاليين ، وأترك رقم (١) خاليا للمدرس ،وعند رقم (٢) أكتـــب أنـــا طالبـــا كتابـــة موضوع عن زيارة الدكتور مصدق !

لم ينهرنى المدرس ، ولا حولنى إلى الناظر ، ولا حقق معى ،ولا أى مظهر من مظاهر الرفض وعدم الرضا ، بل قابلنى المدرس بابتسامة حانية قائلا " أمرك يا سى سعيد " ،وكتبت أنا في الموضوع وطلب منى أن أقرأه على زملائى بالفصل ، وقوبلت بعاصفة من التصفيق ،ولـــم يمســـسنى ال ضرر من أحد ، بل وصفوتى بما أخجل أن أكرره هنا .

كان هذا في المجال الوطنى ..

وفى المجال المذهبى ، كان صاحب المدرسة مـــسيحيا ، حيـــث كانـــت المدرسة أهلية ،ومع ذلك فقد أقام لنا مصلى واسعا ، كنا نؤدى فيه الصلوات ، وكان مسموحا لأحد زملائنا بأن يؤذن لإقامة الصلاة . ولما شعرنا أكثـــر من مرة أن مدرسا يتحدث في التاريخ الإسلامى بما أحســـسنا معـــه بعـــدم الرضا ، ذهبنا إلى مدير المدرسة المسيحى ، فقام بنقل المدرس إلى فـــصل آخر، ليُدَرس مادة أخرى ...هكذا أيضا كانت الديمقراطية الدينية ، دون أن يصحب هذا وذاك تشنج وعنف ،وافتراءات من هنا أو هناك .ولست فـــي

حاجة إلى أن أعدد أمثلة عكسية عما تعيشه مدارسنا في حاضرها غير السعيد ، فكلنا على دراية بذلك .

وتربيتنا وتعليمنا وفقا لهذا النهج ، كرس في قلوبنا وعقولنا مفهوما سليما للممارسة الديمقراطية ، انتقل معنا بطبيعة الحال عندما انتقلنا إلى الجامعة ، فإذا بنا نشعر أننا شركاء في الوطن حقيقة لا شعرا ،وأننا ننتمى إلى مصر التي لم تكن هى أمى فقط بل أمى وأبى وابنى وابنتى ،وكل ما يُكَون الحياة من حولنا ،ومن هذه المشاعر كنا ننطلق في التعلم لا لأنه فقط ينقلنا إلى مستوى أرفع ، ولكن لأنه كذلك ينقل أمتنا إلى منازل عليا من الرقى المجتمعى.

نقول هذا دون أن أنكر أن مع هذه الأمثلة الإيجابية التي أوردتها ، هناك أمثلة أخرى لم تسر على هذا النهج ، لكننا نأخذ بالتوجه العام ، فضلا عن أن الديمقراطية نفسها تفترض ، بحكم طبيعتها ،وقوع أخطاء والسماح بها ، على أساس أن هذه الأخطاء هى الثمن الذى ينبغى أن ندفعه كى نتعلم الديمقراطية الحقيقية ،والتى لا تقف عند حد المجال السياسى ،وإنما هى منطق حياة ، يتبدى في كل رجأ من أرجاء الوطن ،والخوف من الوقوع في الخطأ يعنى أن نظل صغارا في الممارسة والتفكير ، مهما كبرت أجسامنا ،وتقدمت أعمارنا .

التثقيف :

وهنا أيضا تقفز إلى ذاكرتى محاورات ومبارزات فكرية كانت تجرى بيننا كطلاب مدرسة ثانوية فقد حدث جدل– مثلا – بينى وبين زميل آخر ، فهو كان يفضل قراءة جريدة المصرى التي كان كتابها عدد من الكتاب اليساريين الجدد الذين لمعوا بعد ذلك ،مثل يوسف إدريس ،وعبد الرحمن الشرقاوى ،وعبد الرحمن الخميسى ،وكانت أقوى جريدة يومية حتى عام ١٩٥٤ ،حيث أغلقتها ثورة يوليو مع الأسف الشديد ،وكنت أنا متحيزا

لأخبار اليوم ،حيث كانت تعيش عصرها الذهبى ، كتابها توفيق الحكيم ، والعقاد ،وسلامة موسى ،وتوفيق دياب..وكان ذلك أثناء فترة التعليم الثانوى ، في أوائله .

كذلك جاءنى زميل آخر بالمدرسة الثانوية ، سنة ١٩٥٣ ،ونحن في الفسحة يخبرنى أن هناك أديبا جديدا اسمه نجيب محفوظ ، صدرت له رواية رائعة باسم (زقاق المدق) ، ولما قلت أننى لم أسمع به وبالتالى لم أقرأها ، جاء الزميل لى بنسخة من الرواية، ملحا على قراءتها ، لكننى بعد يومين أعدتها له ،حيث لم أتجاوز عشر صفحات حتى مللتها ، فقد كنا قد تعودنا في القصص على وجود بطل وبطلة ،وغلبة الطابع الغرامى والرومانسى ، فإذا بى أجد حشدا ضخما من الأبطال ، عجزت عن متابعة تحركاتهم بأسمائهم ، فنصحنى زميلى أن أصبر وأتابع ،وحدث هذا ، فإذا أكاد بى أجن بعد هذا بهذا الأديب ،وأستمر له متابعا منذ عام ١٩٥٣ ، بفضل زميلى آخر لى .

لم يكن هذا وذاك ، مما يدخل في مقرر ، ولا كنا سنمتحن فيه ،ولا كان يعطلنا عن المذاكرة ، بالعكس ، كان يوسع من آفاقنا العقلية ، فإذا بنا نتناول المقررات الدراسية دون خوف ولا حذر مشقة ،وينتقل هذا أيضا معنا إلى الجامعة ، فيجد الأستاذ أمامه جمعا من الطلاب " المثقفين " ،لا أستطيع أن أزعم أن الجميع كانوا هكذا ، ولكن أستطيع أن أزعم أنه كان تيارا واسعا ملحوظا، لا تخطئه عين ،ومن هنا سهل على أساتذة الجامعة أن يبنوا على هذا التأسيس الثقافى العام ، حيث أثبتت دراسات متعددة أن القاعدة الثقافية للمتعلم وللمعلم كلما ارتفعت ، يسر هذا للطرفين ، حسن الشرح والقدرة على التبسيط ،والنظرة الشبكية إلى المعارف والمعلومات ،وسعة الأفق التي تتيح استيعاب كل جديد من المعرفة ،والقدرة على حسن التصرف في فهم أسئلة الامتحانات والإجابة عنها .

لكن هذا اختفى منذ عدة عقود ، وامتد ليتسرب إلى طلاب الجامعة ،ولكاد أمسك القلم حتى لا يبوح بالكارثة الأكبر ألا وهى أن هناك عددا غير قليل من أساتذة الجامعات ، أصبحوا هم كذلك لا يستطيعون الخروج قيد أنملة عن المقرر الذى تخصصوا فيه ،وقد لا يقرأون جريدة يومية ، فضلا عن الأسبوعية ، أوغير هذا وذاك من مظاهر التثقف .

النزعة النقدية :

قلما يمر عام إلا وأجئ لطلاب الدراسات العليا في أصول التربية ، على مستوى الدبلوم الخاص أو الماجستير أو عندما كنت أدرس للدكتوراه بسؤال يطلب منهم أن يتوجهوا بعين التحليل والنقد إلى ما تلقوه لدىّ من محاضرات ، سواء من حيث المحتوى أو طريقة التعليم والمناقشة أو المعاملات ، فإذا بأقل الدرجات هى التي يحصلون عليها ، بينما يحصلون على أعلى الدرجات عندما أوجه لهم سؤالا يتطلب منهم عرضا لقضية درسوها بالشرح والتفسير ، ثم عندما ألتقى بهم أوجه إليهم عتابا : كيف يكون هذا مستواهم عندما لا أتقيد في سؤال لى بالحفظ والاستظهار ، فيكون ردهم ، عبر أجيال مختلفة ، في سنوات متعددة : كيف تطلب منا أن نقف موقفا نقديا نتحدث فيه بصراحة وحرية ،ونحن قد تربينا عبر ما يقرب من عشرين عاما على العكس من ذلك؟

هنا تكمن القضية ، فمسار التعليم العام ، يشكل الطلاب بحيث يكونون متلقين ، سلبيين ،وكأنهم بالفعل صناديق ، كما عبر المفكر التربوى الشهير "فريرى" ، لا يملكون إلا أن يردوا البضاعة التي أودعناهم إياها كما هى ، بغير زيادة ولا نقصان !

فمناهج التعليم يجب أن يُلتزم بنصها ،وكتاب المدرسة لابد أن يكون مترجما تفصيليا لما في هذه المناهج ،ولابد أن يلتزم المدرس بتقديمها أيضا كما هى ،والطلاب عليهم أن يسترجعوها كما هى في الامتحانات . بل لو

حدث أن الوزارة أتت بسؤال يعتمد على التفكير والنقد ، تثور ثائرة الرأى العام ، ويتم تداول القضية عبر أجهزة الإعلام ،وتبلغ السلطات التعليمية ذروة النفاق الاجتماعى ، عندما يهرع أصحاب الشأن إلى التراجع ،وكأنهم ملتزمون في كل الأحوال بالاستجابة للرأى العام ، مع أن هذه قضية فنية ، لا يقررها إلا المتخصصون ، بينما هناك قضايا كثيرة ، ذات طابع مجتمعى ، يُبَح صوت الجماهير في تسجيل رأيها وموقفها ، لكن يظل ذوو الشأن صامين آذانهم عن الاستجابة ، وفقا لشعار أخرق يرى أن الاستجابة للرأى العام هو عملية " ليّ ذراع " ، يجب أن يؤكد هؤلاء قوة شكيمتهم ، فلا يرضخون لها !!

وهكذا تجئ مثل هذه التوعية من الطلاب إلى الجامعة ، وكأنهم قد " بُرمجوا " على أن يكون كل منهم – مع الاعتذار في التشبيه – حذو النعل بالنعل ، بينما لا تكون التربية الجامعية جديرة باسمها إلا إذا قامت على طرح تساؤلات تعكس نزعة نقدية : فلِم كان هذا ولم يكن ذاك ؟ وهل هذا صحيح ؟ وما الرأى الآخر البديل ؟ وأى أسانيد يستند إليها القائل بهذا أو ذاك ؟ وماذا يمكن لك أن تجئ به من براهين كى تفند هذا ؟

الشمول والتكامل :

فمن البدائه التربوية التي يعرفها القاصى والدانى منذ سنوات طويلة أنه ، كما أن النمو الجسمى يسير وفق سنة الشمول والتكامل في التغير ،ووفق نسب يتسق بعضها مع بعض ، فكذلك الشخصية ، لا مجال لتنميتها في جانب أو عدة جوانب ، مع ترك أخرى بغير تطوير ولا تغيير ،ولعل أشهر ما نراه من قصور تربوى في نظم التعليم في دول العالم النامى هو هذا التركيز الشهير على التنمية المعرفية ،وفق أساليب وقواعد متحجرة ، جزئية ، مع الإهمال ، الذى يختلف عمقا واتساعا ودرجة ، من مجتمع إلى آخر .

وأيضا لظروف متعددة وعوامل مختلفة ، تراجع الكثير من مجالات الأنشطة التي كانت أبرز سبيل لاستكمال تنمية شخصية الطلاب ، حيث التربية الفنية الموسيقية والزراعية والرياضية ، إلى غير هذا وذاك من مجالات وميادين ،وأصبحت العملية التعليمية متمحورة حول ،ما أشرنا إليه عدة مرات ، حول الامتحانات التي تجئ في صورة أسئلة في المقررات الشهيرة من علوم رياضية ولغوية وطبيعية واجتماعية ،وحتى ، لو توافرت سبل أنشطة ومجالات في مدرسة ، فإنها لفترة قصيرة ، ثم تضعف تدريجيا ، إلى أن تختفى ، حيث ينظر إلى هذا بأنه مضيعة للوقت ، فالمهم هو التحصيل استعدادا للامتحانات التي تحدد كم يكون المجموع ؟ وبالتالى إلى اين يكون المصير ؟

وفترات ومراحل التعليم قبل الجامعى ، والتى تمتد إلى ما يقرب من إثنى عشر عاما ، هى فترة التكوين الحقيقى والتنشئة الراسخة ، فإذا مرت بغير إرساء قواعد التنمية للشخصية في جوانبها الأخرى غير العقلية ، يكون التكوين مشوها ، تُظلم الجامعة كثيرا ، عندما يُطلب منها بعد ذلك أن تقوم باستكمال بناء لم ترسى له أساسات راسخة ،ولا أعدت له مواد بناء بنسبها المعيارية المتعارف عليها ...

وفى كل هذا الذى قلنا ،وهناك بطبيعة الحال غيره مما لا يتسع المقام لذكره ، بدونا في أكثر الأحوال ملقين اللوم على التعليم العام ،وكيف يمد الجامعة بتكوينات هشة مشوهة ، يقف أمامها شبه عاجز عن استكمال البناء ولسان حاله يكرر المثل الشعبى الشهير : " إيش تعمل الماشطة في الوَشّ العكر " ؟!

وفى الحقيقة ، فإننا لم نهمل الطرف الآخر ،وهو الجامعة ، بالنسبة لما تقوم به إزاء التعليم العام ، عندما تناولنا ،وبصورة موجزة فرضتها ظروف الكتابة ، القضية الخاصة بالدور الذى تقوم به كليات التربية بالنسبة لإعداد

المعلم ،وكذلك ما أصبحت الوزارة تقوم به من عدم التعويل على كليات التربية في اختيار المدرسين اللازمين للمدارس .

هنا يكمن ما يمكن تسميته " بكعب أخيل " الذى من خلاله يُصاب التعليم العام بسهام قاتلة ، تنطلق من داخل الجامعة تصيب طلاب المدارس ، بالتكوين المشوه .

من هنا فإن التساؤل الذى لابد أن يقفز إلى الأذهان ، بعد سماع كل هذا الذى قلت ، ما الحل ؟ يمكن أن ينبهنا إلى هذه المقولة التي صرخنا بها منذ سنوات غير قليلة ، أن كليات التربية هى المشكلة ،وهى الحل ،كيف ؟

فالكثير مما يعانيه التعليم العام من مشكلات ،مصدرها الأساسى هو ما أصاب بنية المعلم من شروخ ، فهذه هى صورة كليات التربية باعتبارها المشكلة ، وبالتالى ، فإن إصلاح شأن المعلم ، من حيث التكوين ، إنما هو بيد كليات التربية ،وحتى نوفى هذه القضية حقها ، فهذا يحتاج إلى بحث خاص وحديث منفرد ، لكن يكفى أن ننبه إلى طوفان ، بدأ يقترب من كليات التربية ، حتى لنأسف أن نبث قلقا وخوفا فى نهاية حديثنا ، على عكس النهايات العربية المعروفة ، فى نهايات الأفلام والمسلسلات بظهور الحل الحاسم ،وكذلك ما يظهر في نهاية الاجتماعات من عناق وقبلات ، ذلك أننا في مقام علمى بالدرجة الأولى الذى ينبغى أن يكون على أعلى درجة من الصدق والصراحة ، حتى لو تسببنا في ألم ومرارة ، فلعل هذا يغرس استفزازا بأن الموقف لم يعد يحتمل التقاعس والحلول الفردية والمكاسب الشخصية ،ولابد من بدء التحرك لإنقاذ كليات التربية مما أصبحت فيه ،وما سوف تصير إليه ، بحيث يمكن أن تكون دعوانا ، ضمن دعوى هذه الفئة التي عناها المولى سبحانه وتعالى (دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) !

ثانيا–التعليم العالى الخاص*

لظروف تاريخية جغرافية ، امتدت بعمق التاريخ المصرى ، منذ آلاف السنين ، مالت مصر إلى أن تكون مجتمعا " حكوميا " ،إذا صح هذا التعبير ، الذى قد يبدو واقعا فى أسر تناقض داخلى ، فالاعتماد على الرى النهرى ، حيث كان نهر النيل هو مصدر الحياة الوحيد لكل المصريين ، اقتضى مَركزة الإدارة السياسية لكل مصر ،بحيث تصبح البلاد كلها فى سلطة واحدة ، مما ألقى بظله على تضخم تدريجى فى سلطة الدولة وهيمنتها ،وتضاؤل فرص ظهور ما أصبح معروفا فيما بعد بالمجتمع الأهلى ، وظهر هذا واضحا طوال العصور القديمة ،وخاصة فى العهود الفرعونية.

وتجلى هذا فى وجود بعض الأمثال الشعبية المعبرة عن نظرة تقديسية للسلطة ،وشوق جارف للتقرب منها ، وكذلك الخوف منها ، فنقول : يا بخت من كان النقيب خاله " ، و " اللى يبص فوق يتعب " ، و" المية ما تجريش فى العالى " ،و" اللى له ضهر ما ينضربش على بطنه " ،و" العين ما تعلاش على الحاجب " ...إلى غير هذا وذاك من أمثال مشابهة تسير فى الاتجاه نفسه .

هنا كان من الطبيعى ، بالتبعية ألا يعرف التعليم على وجه العموم نشاطا أهليا ،وخاصة على المستوى العالى ، فتقوم به الدولة أو فى رحاب المؤسسة الدينية بحكم تماهيها مع الدولة فى تلك العصور .

لكن الأمر لختلف عندما دخلت مصر فى رحاب الإسلام ، فالذين أقاموا الحكم الإسلامى فى عهوده الأولى هم عرب شبه الجزيرة التى لم تكن قد عرفت من قبل الدولة الموحدة المركزية ، بحكم الطبيعة الجغرافية

---

* دراسة أعدت لإلقائها أمام جمع من أعضاء نوادى هيئات التدريس فى الجامعات المصرية ، بنادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر فى صيف عام ٢٠٠٩

واعتماد المناطق المختلفة على الرى المطرى ،والذى هو بطبيعته مفرق بين أرجاء مختلفة ، فإذا بالحكم الجديد ينحو نحو اللامركزية فى كثير من الجوانب ،وإذا بالتعليم يغدو شأنا أهليا لا تسعى الدولة إلى الهمينة عليه ،وإذا حدث أن قام أحد رجال السلطة السياسية بإنشاء مؤسسة تعليمية ،كان يقوم ذلك بصفته الفردية لا باسم الدولة ، كما رأينا فى المدرسة النظامية ، والمدرسة المستنصرية فى العراق فى العصر العباسى .

ولما كان التعليم العالى قد تمركز بصفة خاصة فى المساجد ،والمساجد هى بيوت الله ، كان من الممكن أن يكون المنشئ والمنفق فرد ، لكن حق الانتفاع كان يعم جماهير المسلمين، حيث لم يكن من المتصور أبدا أن يدفع أحد أجر تعلمه فى بيوت الله، وقد تمثل هذا أول ما تمثل فى بيت الله الحرام بمكة المكرمة ، وبمسجد رسول الله بالمدينة المنورة .وعرف التعليم العالى طريقه إلى المساجد الكبرى فى أنحاء شتى بالعالم الإسلامى ، مثل المسجد الأموى بدمشق ،والأزهر بمصر ، والقيروان والزيتونة والقرويين ببلاد المغرب .

وابتكر المسلمون نظاما فريدا حل بمقتضاه معضلة التمويل بالنسبة لهذا المستوى من التعليم ، فعدد من الموسرين وعوا الحث المستمر فى نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية على التعلم والتعليم اتساقا مع الأمر الربانى الأول " إقرأ " ،وبالتالى فإن التعلم والتعليم هو مما يعد فى قلب الأمر بالمعروف ،وأن الجهل والسكوت عليه من المنكر المأمور بالنهى عنه ، فكان أن أوقفوا جانبا من ثرواتهم لإنشاء مؤسسات تعليمية والإنفاق عليها ، بحيث لا يتكلف طالب العلم درهما واحدا ، بل على العكس من ذلك ، كان يتلقى معونة ،ويقيم ويأكل ويشرب ويتعلم ويلبس من موارد ما أوقف على المؤسسة التعليمية ، وبذلك ، لم تتحمل الدولة عبئا ماليا ، ولا الأفراد .

واستمر هذا الأمر قرونا عدة ...التعليم العالى ، حيث مثله فى مصر الأزهر ، تعليم أهلى ، ومع ذلك لا يكلف طلابه مصروفات ، باعتبار

التعليم مشروعا استثماريا بمعنى أخروى ، سيتلقى المنفق عليه ربحه وأجره من الله عز وجل يوم الحساب ،ويعتبر الإنفاق على التعليم صورة من صور الصدقة الجارية وفقا لما أشار إليه صلى الله عليه وسلم من أن ابـــن آدم إذا مات انقطع عمله إلا من ثلاث ، كان منها " صدقة جارية " ،وإذ يكون منها أيضا " ولد صالح يدعو له "، فإن أحد أوجه صـــلاح الأولاد ، أن ينـــالوا حظهم من التربية والتعليم.

ثم حدث تحول تاريخى كبير مع ظهور الدولة الحديثة فى مصر على يد محمد على بدءا من عام ١٨٠٥ ، حيث عادت الدولة المركزية بقـــوة ، وتسود سياسة الاحتكار ،وتقوم الدولة بنفسها بإنشاء أول صورة من صور التعليم العالى تمثلت فيما سمى فى ذلك الوقت بالمدارس الخصوصية مثـــل الطب والمحاسبة والحربية والهندسة وغيرها ،حيث كان الإنفـــاق حكوميـــا تماما ، لكن الطلاب تلقوا هذا المستوى من التعليم مجانا .

واستمر الأزهر مؤسسة غير حكومية تمارس دورها فى تقديم الخدمـــة التعليمية مجانا لعموم الطلاب ، إلى أن بدأت الصفة الأهلية تتوارى شـــيئا فشيئا بدءا من عهد محمد على بضم تدريجى لأوقاف الأزهر إلـــى خزانـــة الدولة ،وبالتالى يصبح مؤسسة تعليمية حكومية ، فضلا عن حرص الدولة على أن تضع هذه المؤسسة الدينية الكبرى تحت مظلتهـــا لتأكيـــد الـــسيادة والهيمنة والتوجيه ،وبذلك توارت هذه الصورة من التعليم الأهلى .

وعندما عاود الجهد الأهلى الظهور متمثلا فى مشروع إنشاء الجامعـــة الأهلية المصرية عام ١٩٠٨ ،كان من أسسه أن لا يـــستهدف الـــربح ،وأن يقوم على التبرع ، لكنه تعثر فى أخريات العقد الثانى من القرن العشرين ، حيث بدأت الجهود التطوعية تتراخى ، وبدأ الإقبال على الجامعـــة يقـــل ، نظرا لما قامت عليه من فلسفة تعليمية ، كان لها شأنها من قبـــل ، لكنهـــا كانت قد بدأت تتوارى مع الاندماج التدريجى فى حركة التحـــديث . فلقـــد أعلن منشئو الجامعة أنها تقوم على مبدأ العلم للعلم ، بل وأبدوا امتعاضـــهم

من فكرة أن تعد الجامعة قوى للعمل فى السوق الاجتماعى ،لكن الطلاب بدءوا ينصرفون عنها تدريجيا أمام مطالب الحياة ،ودخول فئات جديدة من أوساط الناس ، الذين لم يملكوا دخلا خارجيا يعينهم على هذه المطالب .

من هنا فقد تفاوض مسئولو الجامعة مع المعنيين حتى قبلت الدولة ضمها إليها واعتبارها جامعة حكومية ، تنفق عليها الدولة ،وتتلقى مصروفات من طلابها .

لكن عام ١٩١٩ شهد حادثا تعليميا فريدا فى ذلك الوقت ، ألا وهو بدء ظهور أول مؤسسة تعليمية عالية خاصة ألا وهى الجامعة الأمريكية ،ويرى البعض أن قبول الحكومة المصرية تولى أمر الجامعة المصرية ، كان بضغط من مسئولى الاحتلال البريطانى فى ذلك الوقت لما رأوا أن الأمريكان قد بدءوا يضعون أقدامهم الأولى على الأرض المصرية بإنشاء الجامعة الأمريكية ،والتى نشأت تحت ظلال إرسالية دينية ، لكن الرعاية الأمريكية الرسمية كانت واضحة ، خاصة وأن الجهد الأمريكى ، ظهر فى بلدان عربية أخرى ، أشهرها الجامعة الأمريكية ببيروت .

وكان الجهد الأمريكى من حيث العمل أولا فى مجال التعليم ،وإرجاء العمل السياسى الدولى ، غاية فى الذكاء ، إذ اعتبر هذا بمثابة تمهيد الأرض ،وزرع وتنشئة الأعوان والأنصار والمنتفعين الذين يسهلون ، فيما بعد السيطرة الأمريكية ، ربما بغير حاجة ملحة للعسكر والأسلحة المادية المعروفة.

وعندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ ، حرصت حرصا شديدا على ألا تسمح بالترويج للتعليم العالى الخاص ،وإن لم يمنع هذا من استمرار بعض معاهده التى وصل عددها على وجه التقريب إلى تسع معاهد ، معظمها معاهد خدمة اجتماعية فى بداية الأمر ، ثم وصل عددها إلى ٣٩ معهدا عام ١٩٦٢ .

ومع هذا التزايد الملحوظ فى عدد المعاهد العالية الخاصة ، صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تنظيم المعاهد العالية الخاصة محتويا على نقاط هامة :

فقد حددت المادة (١) المقصود بهذه المعاهد :" يعتبر معهدا عاليا خاصا فى تطبيق أحكام هذا القانون كل منشأة تعليمية غير حكومية أيا كانت تسميتها أو جنسيتها ، يلتحق بها الطلبة من الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة أو دبلوم المدارس الثانوية الفنية أو ما يعادلها ،وتقوم أصلا أو بصفة فرعية بالتعليم وإعداد الفنيين لمدة لا تقل عن عامين ".

وأجاز القانون إنشاء معاهد عالية خاصة لبعض الدراسات العليا التى يصدر بتعيينها وبيان شروطها قرار من وزير التعليم العالى .

ولم يعتبر القانون معهدا عاليا خاصا :

- المركز والمعاهد الثقافية التى تنشئها الدول الأجنبية أو الهيئات الدولية فى الجمهورية العربية المتحدة وفقا لمعاهدات ثقافية .
- المعاهد الخاصة التى يقتصر التعليم فيها على أبناء العاملين فى هيئات التمثيل الدبلوماسى والقنصلى .

وأكدت المادة (٣) على خضوع المعاهد العالية الخاصة لإشراف وزارة التعليم العالى ، وحقها فى التفتيش على هذه المعاهد فى الحدود والقيود الواردة فى القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له .

أما من يحق له طلب الترخيص بإنشاء معهد عال خاص ، فهو ما حددته المادة رقم (٥) : " أن يكون من الأشخاص الاعتبارية العامة ، أو من الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة ، أو من النقابات ، أو من المجمعيات المشكلة وفقا لأحكام القانون ، المتمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة (الإسم الذى حل محل اسم مصر منذ الوحدة مع سوريا عام ١٩٥٨ ،واستمر حتى عام ١٩٧١ ليتغير على يدى السادات ويعود اسم

مصر مرة أخرى) أو جنسية إحدى الدول العربية بشرط المعاملة بالمثل ٠ ولا يجوز إنشاء شركة أو جمعية بقصد تملك أو إنشاء معهد عال خاص " .

ومنذ أواخر السبعينيات وأواسط الثمانينيات ، أطلت بعض الدعوات على استحياء شديد تدعو إلى إنشاء ما سمى بالجامعة الأهلية ،وكانت تلك دعوة حق يراد بها باطل ، فقد كانت التسمية " بالأهلية " توحى بالوطنية ،وكنا من الحريصين فى كتاباتنا المتعددة ،وما دُعينا إليه من ندوات مختلفة ،على ضرورة تسمية الأشياء بما هى عليه حقيقة ، فالجامعة الأهلية مشروع وطنى يتم عن طريق جهد مجموعة متطوعة لا تستهدف الربح ، بينما كان المراد فى واقع الأمر ،هو جامعة خاصة يمتلكها رأس مال خاص تستهدف الربح .وكان من أبرز المحركين من وراء الستار لفكرة الجامعة الخاصة ، الراحل المهندس عثمان أحمد عثمان ، منشئ الشركة العملاقة المعروفة : المقاولون العرب ، فى العهد السادلتى ، فى أواسط السبعينيات .

كانت الدعوة تقابل بمعارضة شديدة ، فتتوارى زمنا لتعاود الظهور مرة أخرى ، حيث تكون المعارضة قد خفت بعض الشئ ، بل إن مجلة (الطليعة) التى كانت تصدر عن الأهرام ، والتى كانت معروفة بتوجهها الماركسى خصصت صفحات أحد أعدادها للتنديد بهذه الدعوة ، ووصلت المعارضة إلى مستويات عليا فى القيادة السياسية إلى الدرجة التى حملت رئيس مجلس الشعب الراحل الدكتور رفعت المحجوب أن يتوعد بوقوفه ضد الفكرة ، حتى لقد قال " على جثتى " !

ويبدو أن مقتل الرجل وذهاب " جثته " إلى حيث أراد القدر ، كان إيذانا ببدء اتخاذ خطوات تشريعية وعملية فعليه لبدء ظهور الجامعات الخاصة .

والذى قد لا يعرفه كثيرون أن الدعوة إلى " جامعة أهلية " بدأت فى عهد الثورة ، بل وعلى صفحات جريدة المساء التى كانت حاملة الراية الماركسية بقيادة خالد محيى الدين ،وكان ذلك عام ١٩٥٨ ، ولابد أن هذا قد يفاجئ البعض ،وسبق لنا أن أثبتناه فى كتابنا (التعليم فى ظلا ثورة يوليو).

أطلق الدعوة أولا " عماد الدين عبد الحميد " (١٩٥٨/٩/٨) حيث أشار فيها إلى آخرين كبار يحبذون ذلك وعلى رأسهم أحمد لطفى السيد الذى اقترح إنشاء مثل هذه الجامعة تفتح أبوابها للراغبين فى التعليم الجامعى ، بمناسبة ما دار فى هذه الفترة من مناقشات حول إمكانية الجامعات الحكومية فى قبول الطلاب ، ومشكلة ثلاثين ألف طالب حاصلين على الثانوية العامة لم يجدوا لهم أماكن فى جامعاتنا المصرية .

وقد علق الدكتور محمد كامل مرسى مدير جامعة القاهرة فى ذلك الوقت ، فكان تحفظه يتعلق بصعوبة تدبير الأساتذة اللازمين لها . واستحالة إتمام بحث موضوعها قبل موعد الدراسة ، وهو الأمر الذى أيده عماد الدين عبد الحميد ، مضيفا أن القضية لا تتعلق بهذا العام فقط ولكن بأعوام قادمة سيتكرر فيها وجود ألوف من الطلاب لا يجدون لهم مكانا فى الجامعات الحكومية .

أما بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس ، فقد ذكر بأن الجامعة المصرية نفسها قامت بعدد محدود من الأساتذة ثم استكملت المطلوب بالتدريج ،وعلى مر الأعوام . وفضلا عن ذلك نبه إلى أن فى وظائف الدولة وخارجها عدد كبير من المؤهلين لشغل وظائف التدريس فى الجامعات . وإذا كان البعض قد أشفق من مصير هؤلاء بعد التخرج حيث قد لا يستوعبهم سوق العمل ، فالمشكلة هى هى قبل التحاقهم بالجامعة ، بل هى أسوأ لأنهم فى هذه الحالة غير مزودين بقدر كاف من التعليم يساعدهم على مواجهة الحياة .

وفى عدد ١٩٥٨/٩/١١ سارع الدكتور حسين كمال الدين بالمشاركة مشيرا إلى كاتب كبير آخر أدلى بدلوه فى القضية وهو "إحسان عبد القدوس" حيث نشر فى مجلة روز اليوسف (لم يحدد تاريخ العدد) أنه لو تكونت فى مصر شركة رأسمالها مليون جنيه واحد لاستطاعت أن تنشئ جامعة كبيرة حديثة ، مزودة بأفضل الأساتذة وأفضل المعدات، وتستوعب

عددا كبيرا من الطلبة ، ولكانت خطوة كبيرة لإنشاء جامعة أهليـــة ثانيـــة وجامعة ثالثة .

وقامت معارضة حسين كمال الدين لفكرة هذه الجامعة على أســـاس أن الذين سينشئونها سوف يسعون إلى الربح ، مستشهدا بقول إحسان نفسه : " إن التبرعات الخيرية والاعتماد على أريحية وكرم فاعلى الخير ، لا يمكن أن تكون أساسا لسياسة ثابتة ، وسيكون الالتحاق بهذه الجامعات بمصروفات طبعا حتى تضمن الشركة استمرارها فى تأدية رسالتها إن لم تطمـــع فـــى الربح " ، وإذا كان طالب كلية العلوم مثلا يتكلف فى ذلك الوقت ١٥٠ جنيها سنويا ، والهندسة ١٠٠ جنيه ، والآداب ٤٠ ، والحقوق ٢٥ ، فمعنى ذلـــك أن المصروفات التى سوف يطالب بها الطالب لابد أن تكون أكثر من ذلـــك حتى يضمن المنشئون ربحا ، أى أن مصروفات الطالب فى الكليات العملية سوف تصل إلى ٢٠٠ جنيها ، والنظرية حوالى ٥٠ جنيها سنويا ، بينما هى فى الجامعات الرسمية ٢٠(فى ذلك الوقت طبعا حيث لم تطبـــق مجانيـــة التعليم العالى إلا عام ١٩٦٢) جنيها ، فمن الذى ســـيلحق بهـــذه الجامعـــة المقترحة ؟ هم فقط أبناء الأغنياء ، فكأن الجامعة ستحل فقط مشكلة هؤلاء ، أما أبناء الفقراء فهم وحدهم الذين سيستمرون فى مواجهة المشكلة !

وهنا عاود عماد الدين عبد الحميد توضـــيح رأيـــه (١٩٥٨/٩/١٥) برفضه أن يقصد بالجامعة الأهلية مشروعا تجاريا خاصا ، ويركز علـــى شرح معنى الأهلية : "نحن ندعو إلى جامعة لا يحدد سعر العلم فيها ســـوق العرض والطلب لحساب صندوق أصحاب المال ، وإلى جامعة تتعادل بينها وبين الجامعات القائمة جميع الفرص أمام جميع الطلاب ، وبمعنـــى آخـــر ندعو إلى إنشاء جامعة تستمد وصفها الأهلى من مـــال الجمـــاهير لا مـــن خزانة الدولة ، وتستمد نظمها ولائحتها من حكم القانون الذى يفرض عليها ما يفرضه على سائر الجامعات من المناهج والمصروفات ..." .

ودعا الكاتب إلى التفكير فى مصادر متعددة لتكوين رأسمال الجامعة المقترحة ، فما دامت ستخرج مهندسين للمصانع والشركات ، وأطباء ، ومحاسبين ...وهكذا فلابد أن تساهم تلك المصانع والشركات فى التمويل ، كما اقترح : أسبوع للتبرعات للجامعة – طابع بريد لجامعة الشعب – قرش على تذكرة السينما – مرتب يوم من أجل الطلبة ..وهكذا .

وفى مقال تال ، عاود حسين كمال الدين (١٩٥٨/٩/١٩) معارضته مفندا فكرة التبرعات ومدى قدرتها على تشكيل موارد ثابتة وافرة لتمويل الجامعة .

.....

ومن خلال هذه الإطلالة على الخبرة المصرية فى مجال التعليم العالى الخاص ، ووفقا لتوجهات التجربة السارية ، فنحن نسجل الملاحظات التالية:

إذا كان ظهور تعليم عالى خاص من شأنه – كما هو مفروض – أن يساعد على اشتعال المنافسة ،وأن المنافسة مفروض أن تعين على مزيد من الجودة ، لكن هذا إذا كان يحدث بين الجامعات الخاصة نفسها ، لكنه لا يحدث بين القطاع الخاص والقطاع الحكومى ، بحيث تعوض الدولة طالبى التعليم الرسمى فتزيد من مستوى الخدمة التعليمية ،وتوسع من رقعة التعليم الجامعى ، ذلك أن الحادث هو العكس ، فكما حدث لكثير من مؤسسات القطاع العام ، من حيث تركها للإهمال والفساد وعدم الإحلال والتجديد ، بحيث أصبحت تخسر خسائر كبيرة ، مما قدم مبررا للبيع ، فهذا يحدث الآن فى الجامعات المصرية ، من ناحية البطء الشديد الذى يكاد لا يرى من حيث التوسع فى رقعة انتشار وتزايد الجامعات الحكومية وتزايد قاعاتها والقائم منها ، وتحديثه وتجديده ،وبذلك تظهر المبررات التى يستندون إليها والادعاء بأن الجهد الحكومى قاصر ،والجامعات مثقلة بالأعباء ، ولن ينقذنا من هذا إلا التوسع فى دائرة التعليم الخاص .

وإذا كان عدد الجامعات قد تزايد ، فهو تزايد شكلى ، فكل ما هنالك أن فروع الجامعات قد استقلت ليصبح كل منها جامعة مستقلة ، لكن ، لو نظرنا إلى المعيار العالمى فى انتشار الجامعات ، حيث قد اتفق على أن المفروض أن يكون لكل مليون نسمة جامعة ، وبالنظر إلى الظروف المصرية ، فغاية ما يمكن الطموح إليه أن يكون لكل مليونين من السكان جامعة ، أى من المفروض أن يكون لدينا أربعين جامعة !

بل إن سياسة الدولة تتجه إلى التقليل من أعداد المقبولين بالجامعات الحكومية ،ونسوق هنا مثالين :

فبالنسبة لكليات التربية هناك تراجع كبير فى أعداد المقبولين ، هذا فى الوقت الذى تعانى فيه وزارة التربية من نقص شديد فى أعداد المدرسين ، فتضطر إلى الإعلان أحيانا ،والتعاقد مع كثيرين أحيانا أخرى ، ثم تهيئ لهم برامج تدريب ، تتكلف مئات الألوف من الجنيهات ، بينما كليات التربية قد أعدت آلافا من المعلمين لمدة أربع سنوات ، وهذه صورة من صور السفه العجيب حقا ، فضلا عن أن أسلوب التعاقد ينطوى على شروط تقوم على الإذعان وافتقاد الكثير من الحقوق ، والتدنى المخزى للرواتب ،وهذا من شأنه أن يخفض من الحافز للالتحاق بهذه النوعية من الكليات ،وبالتالى يفتح بابا للإقبال على التعليم الخاص .

والأمر نفسه يتكرر بالنسبة لكليات الطب ، حيث يسود زعم بأن هناك فائضا فى عدد الأطباء ، وإن صدق هذا فهو ربما يصدق على العاصمة والمراكز الحضرية ، بينما هناك مناطق يصعب حصرها من البلاد لا تعرف شيئا عن الخدمة الطبية . وهناك من يرى أن الخدمة الطبية ، مثلها مثل بعض المرافق التى نحن بحاجة إلى قيامها طوال أربع وعشرين ساعة ،وفقا لنظام المناوبات ، مما يبين أننا بحاجة إلى أضعاف الأعداد القائمة ، لكن ، مرة أخرى ، هى فرية تتيح الفرصة لمزيد من الازدهار لكليات الطب الخاصة .

بل يمكن القول إن التعليم الحكومى لعالى المجانى نفسه ، لم يعد مجانيا بمعنى الكلمة ،ويكفى النظر إلى الدراسات العليا حيث فسرت مجانية التعليم الجامعى بأنها تقتصر فقط على تعليم المرحلة الأولى ، أما العليا فوصفت بالعمل الترفى الزائد الذى لابد أن يدفع لمقبل عليه ، إن لم يكن المئات ، فهى آلاف ، على الرغم من أن مستوى المعرفة يتزايد يوما بعد يوم حتى لقد أصبح مستوى تعليم المرحلة الجامعية الأولى اليوم غير كاف لكى يكون الإنسان جيد التعليم فى عصر يتسم بوصفه بأنه عصر المعرفة .

وإذا كانت الدولة لا تدخل فى تنافس مع القطاع الخاص من حيث مستوى الخدمة التعليمية ،والانتشار ، فإنها مع الأسف الشديد تنافس القطاع الخاص من حيث قيامها بتقديم صور ونظم من التعليم الجامعى بمصروفات تتدرج من عدة مئات من الجنيهات إلى عدة آلاف ،ولعل من أشهر هذا ما عرف باسم التعليم الجامعى بلغة أجنبية ، ثم الانتساب الموجه ،وكذلك التعليم المفتوح ، وأيضا البرامج الخاصة التى توصف بأنها متميزة والتى تبلغ مصروفات الطالب فيها ما قد يزيد عن عشرة آلاف جنيه.

إن هذا فى حد ذاته ، يثير علامات ريبة : فإذا كان ولابد من مثل هذه البرامج والنظم ، فلتنشأ لها أملاكها ،وليعد لها أعضاء هيئة تدريسها ، لكنها جميعا تقوم على أرض مملوكة ملكية عامة ، خصصت لتقديم خدمة تعليمية مجانية ، واقتطاع مساحات تتزايد تدريجيا لصورة من التعليم الخاص الذى تقدمه الدولة ، يعنى اقتطاعا مستمرا مما خصص لتعليم عموم الناس بالمجان . وفضلا عن ذلك ، فإن الاعتماد أيضا على أعضاء هيئة التدريس القائمين بالعمل فى الجامعات الرسمية ، تشجيع على بعض التراخى فى العمل الرسمى ، حتى ليشيع القول لدى البعض ، بأن هذه محاضرة مما هو " ببلاش " ، وتلك محاضرة مما هو " بقرش " ، وهذا يعكس أن الجهد يكون مضاعفا فى الثانية ، وغير ذلك فى الأولى ، فضلا عما يثيره من تدافع من

البعض ليحظى بما هو " بقرش " ، وسوف يحقد بعض آخر ممن لا تسعفه الظروف بمثل ذلك !!

إن هذا ليثير أمامنا مسألة معنى التعليم الخاص ؟

فإذا كان الشائع أنه هو التعليم المملوك لأفراد مستهدفا الربح ، فكيف تدخل الدولة هنا فى المنافسة وهى الوكيلة المفروضة عن جموع المصريين ،وهم يمولونها بعشرات المليارات من الضرائب والرسوم ، منتظرين أن يعود عليهم هذا بخدمات تبدو شكلا أنها مجانية ، لكنها مدفوعة مسبقا فى هذه الأموال الطائلة التى يتم تحصيلها من عشرات الملايين من أبناء المصريين.

ومن المحزن حقا أن يتوالى التزايد فى مساحة القطاع التعليمى العالى الخاص ، ويتقلص التعليم الحكومى المجانى ، فى شعب يعيش ما لا يقل عن عشرين مليونا منه يعتبرون تحت خط الفقر ،وعشرون مليونا آخرين عند خط الفقر ،مما يعنى أن يحظى بالخدمة الجامعية المتميزة أبناء الأغنياء . بل أصبح لا مفر أمام جموع غير قليلة من المصريين أن يقتطعوا مما يأكلون ويشربون ويلبسون ويسكنون ويصحّون، ما يعينهم على تحمل مصروفات الجامعة الخاصة التى يجدون ألا مفر لهم من إلحاق أحد أبنائهم بها ، مع هذا التوالى فى الارتفاع المخيف لمجموع درجات الثانوية العامة ، وبالتالى عجز كثيرين عن الالتحاق بالتخصص الذى يأملون !

وتأبى وزارة التعليم العالى إلا أن تزيد الطين بلة ، فتخرج علينا فى العام ٢٠٠٩ ، لتعلن عن فتح باب القبول فى التعليم المفتوح على مصراعيه ،ما دام الطالب سوف يدفع التكلفة ، حتى ولو كان بمجموع ٥٠% بما يعنى أن تتجاور فى الكلية الواحدة فئتان ، فئة من الذين بذلوا جهدا علميا وماليا وجسديا حتى حصلوا على مجموع عال يبيح لهم التعلم مجانيا ،وفئة أخرى على العكس من ذلك ، لكنها تملك المال الذى يتيح لهم الالتحاق بجامعة رسمية ،ما داموا يملكون المال ، فكأن الدولة هنا دخلت منافسا للجامعات

الخاصة ، لا بتوسيع دائرة الفرص لمن لا يملكون ،ولكن العكس : توسيع دائرة الفرص لمن يملكون ، وسوف يكون ذلك بالضرورة على حساب الفقراء ، ما دام هذا سوف يتم ، كالعادة ، على نفس الأرض والمبانى المملوكة ملكية عامة ، ويقوم بالتدريس نفس الأساتذة الذين هم موظفون فى الدولة !!

وعلى سبيل المثال ، فكما نشرت صحيفة الشروق فى عددها الصادر يوم الثلاثاء ٢٠٠٩/٨/١٢٨ ، فإن مدير التعليم المفتوح بجامعة عين شمس صرح بأن الذين تقدموا للتعليم المفتوح بالجامعة وصل عددهم إلى ٢١٨٢ طالبا ، منهم ٥٣ % تتراوح مجاميعهم ما بين ٥٠و٥٩% ،ونسبة ٤٣% من الطلاب تتراوح مجاميعهم ما بين ٦٠،و٦٩% ،أما الطلاب الذين تفوق مجاميعهم ٨٠% فقد بلغت ١% فقط من إجمالى الطلاب ،وتستقبل الجامعة ١٤٠ طالبا يوميا .

هل ستقيم الجامعة مكاتب وأجهزة وتعين أعضاء هيئة تدريس خاصة لكل هذه الأعداد ؟ كلا ، وإنما ستنفق عليهم من المال العام القائم ، ولابد أن يعنى هذا بالضرورة اقتطاعا صارخا من حساب تعليم أولاد الجارية !

والشئ نفسه بالنسبة لما أعلن عنه أيضا وزير التعليم العالى من إنشاء جامعة تكنولوجية ، إذ تتعدد الأسماء ،والأسلوب واحد ،وهو توسيع رقعة التعليم الخاص ، حتى ولو كان ذلك على يد الدولة نفسها ،ودائما يصرح المسئول بأن هذا سوف يتم فى العام الدراسى التالى ، أى بعد شهر واحد ، لنتساءل : متى وكيف تمت التجهيز لمثل هذه النظم والمؤسسات ؟

ثم تبلغ المأساة ذروتها بما نشرته كثير من الصحف (الفجر ، والوفد ،والدستور ،والأسبوع) فى يوم السبت ٢٠٠٩/٨/١٥ عن مشاركة رئيس الوزراء الدكتور أحمد نظيف فى مشروع إنشاء جامعة خاصة ، حيث كانت قد تكونت ، منذ خمس سنوات جمعية باسم (المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجى) ، معظم مؤسسيها من الكبار ، وأولهم الدكتور أحمد

نظيف ،ووفقا لرواية جريدة الفجر فى هذا اليوم المشار إليه قدم وزير الاتصالات الدكتور أحمد نظيف لرقم واحد فى الجمعية الدكتور أحمد نظيف الأرض والمنشآت المطلوبة لإنشاء الجامعة التى اختير لها اسم " جامعة النيل" .

وقد وافق رئيس مجلس الوزراء على تخصيص أرض للجامعة فى مدينة الشيخ زايد ،وأصدر وزير الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة قرار تخصيص غرب القاهرة بإجمالى ١٢٧ فدانا (نصف مليون متر مربع بسعر المتر ألفى جنيه) ،وجرى التنسيق بين وزارتى التخطيط والمالية لبدء إجراءات سداد أقساط الأرض خصما من الموازنة الاستثمارية لوزارة الاتصالات ،مقابل عدد من المنح الدراسية لصالح الوزارة ، ووصل المبلغ المدفوع للأرض وحدها مليارا و١٦٠ مليون جنيه بخلاف مثل هذا المبلغ للمنشآت والمعدات وباقى الأجهزة العلمية والتعليمية ،تماما مثلما خصصت أرض (مدينتى) لمجموعة طلعت مصطفى ، التى تضم آلاف الأمتار ، مجانا فى نظير تخصيص ٧% من المساكن للحكومة ! .

وتساءلت الجريدة " ما الذى أدخل وزارة حكومية فى جمعية أهلية كل ما بينهما أن الوزير هنا مؤسس هناك ؟!"

وفى ١٨ يناير عام ٢٠٠٦ نجح الدكتور أحمد نظيف بسهولة ،وقد أصبح رئيسا للوزراء فى الحصول على موافقة من مجلس الوزراء بإنشاء الجامعة . لقد حصل على الموافقة من نفسه لنفسه !

وفى يوم ١٥ يوليو من تلك السنة صدر القرار الجمهورى رقم ٢٥٥ لنفس السنة بإنشاء الجامعة ، وبعد ٣ سنوات تقريبا نجح الدكتور أحمد نظيف وهو على قمة مجلس الوزراء فى خروج التشريع رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩ الخاص بإعادة تنظيم الجامعات وأصبحت الجمعية الأهلية التى على رأسها أحمد نظيف تمتلك جامعة النيل والأرض والمبانى التى عليها والتى دفعت الحكومة ثمنها بالمليارات من أموال وزارة الاتصالات .

وبدأت الجامعة فى الإعلان عن قبول الطلاب فى كلية الهندسة والحاسب الآلى بمصروفات لا تقل عن ٦٦ ألف جنيه ،وكلية التجارة وإدارة الأعمال بمصروفات تصل إلى ٥٧ الف جنيه ، بدون ثمن الكتب والتكاليف الجانبية الأخرى ،وتتجاوزهذه المصاريف ثلاثة أضعاف مصاريف الجامعات الخاصة الأخرى !!

هل يمكن بعد هذا أن نوجه اللوم والنقد للقطاع الخاص على ما يفعله ببلادنا وبأولادنا ، فلذات أكبادنا ؟

وتتكاثر التفاصيل المفزعة والمؤلمة لتعلن بكل استفزاز ، لا أن الأمر قد وصل إلى حد توحش رأسمال الخاص فى التعليم العالى الخاص ، بل واستغلال الملكية العامة والثروة القومية لتسهيل وتمويل التعليم العالى الخاص ، ويسهم كبار فى سلطة الدولة فى هذا الاعتداء الصارخ على المال العام !!

أما التعليم العالى الخاص الأجنبى ، فهو حقا ثالثة الأسافى ، حيث تكاثر بصورة مزعجة ، فهذه جامعة بريطانية ، وتلك فرنسية ، وهذه ألمانية ، وتلك كندية ،وهلم جرا .

والاستفادة مما وصل إليه التعليم العالى فى بلدان متقدمة هو فريضة حقا ، لكن ، لابد أن تحكم العملية ببعض الضوابط التى تضمن لأبناء هذا الوطن ألا يخرجوا نتيجة هذا التعليم عن جلود أوطانهم ، والذاتية الحضارية لأمتهم ،فإلى أى حد ،وعلى أى وجه تقوم الدولة بمراقبة ما يتعارض ويتناقض مع القواسم المشتركة للثقافة الوطنية والهوية القومية ولغة البلاد التى هى " الحبل السرى الذى يربط أبناء بلادنا بموروثهم الثقافى ؟

وفى كثير من الجامعات الخاصة يتم استقطاب عدد مهم ممن كانوا يشغلون مواقع رسمية عالية ، أو ممن لهم نفوذ عام واضح فى عالم السياسة أو الاقتصاد حتى تجد مشكلات الجامعة ومسيرتها الطريق ممهدا سهلا !

الحق أننا إذا كنا نوجه النقد واللوم إلى قطاع رجال الأعمال ومن تزاوجوا معهم من رجال السلطة السياسية ، فلا ينبغى ألا نغفل عن مسئولية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية أنفسهم ، فهذه مؤسساتهم ،وتلك بلادهم ، وهؤلاء أبناء وطنهم ،وهذا مستقبل الجميع ،كيف يكتفون بالفرجة وإبداء الأسف والأسى ؟ بل وهناك من هم أسوأ موقفا من ذلك ، من حيث التغافل عما أصبح الجامعيون عليه من سوء حال ،وخاصة من الناحية الخاصة بالاستقلال المفروض للجامعة ، وما يوفره من مناخ صحى لنمو الروح الجامعية .

نحن لا نسعى إلى تأجيج مشاعر عدوان وكراهية ،فهذا غير وارد بأى حال من الأحوال ،وإنما هناك العديد من الأساليب السلمية والقانونية التى يمكن أن نلجأ إليه لوقف هذا العدوان الصارخ على مستقبل شباب هذا الوطن ، الذى هو مستقبل الوطن نفسه !!

هناك البحوث والدراسات الميدانية للكشف عن جوانب السلب وجوانب الإيجاب فيما يحدث على أرض التعليم العالى الخاص ...

وهناك حوارات لابد منها بين المسئولين عن مثل هذه المشروعات ،والذين يغايرونهم فى الفكر والتوجه ، حتى يتبين لنا الخيط الأبيض من الخيط الأسود ....

وهناك مؤتمرات وندوات يمكن أن تنظم بين أطراف مختلفة يتبادلون فيها الرأى والبحث والدرس ، حتى يطمئن القلب على سلامة ما يحدث ، سواء من مشروعات ، أو أفكار مناهضة ..

وهناك خبرات مرت وتمر بها شعوب متعددة ، سواء المتقدمة التى سبقتنا منذ قرون أو تلك المشابهة لنا فى الظروف والأحوال ، بحاجة إلى بحث وتفكير ودراية ..

هذا هو ما نقصد ... ذلك لأن مجرد الاحتجاج والتشكيك ، يضعف صاحب الموقف ،والسكوت " والطناش " من قبل بعض مسئولى التعليم الخاص ، يمكن أن يثير الريبة ،ويلقى بالشبهة ويضعف الموقف ..

الحوار والبحث العلمى وحدهما هما الطريق إلى التفرقة بين الخطأ والصواب فى هذه القضية ..

وكم نشعر بالحزن الشديد عندما نعترف أننا فى هذا لا نأتى بجديد ، فهذه حقيقة العصر ، بل وكل عصر ، لكن الجديد الذى نتطلع إليه حقا ، أن نرى من قبل السلطة التنفيذية تحركا على الطريق السديد ..

ثالثا- قاطرة البعث الحضارى للأمة* !

أما القاطرة ، فهى " الجامعة " ...

وأما أن الجامعة " قاطرة " فلأنها ،بالنسبة لحركة المجتمع الحضارية ،تقوم مقام القاطرة بالنسبة لعربات القطار من حيث المسير والتوقف والاتجاه ...

وأما " البعث " فلا يكون إلا بعد موت أو ركود ، ومن المسلم به تاريخيا أن مصر قامت بدور حضارى مذهل عدة آلاف من السنين ، تجمعت عبر عصور مختلفة ، فى زمن المصريين القدماء ، وفى أزمان إسلامية متعددة ،وفى العصر الحديث ، بدءا من عهد محمد على ، حتى زمن جمال عبد الناصر ، مع فترات صعود وهبوط ، وبالتالى فنحن لا نتحدث عن بعث بعد موت ،وإنما عن حركة بعد ركود... يقظة بعد رقود .

لكن ، كيف تأتى للجامعة أن تكون قاطرة نهوض حضارى ؟

فى الكتابات التربوية الأساسية ، التى يتعامل معها المبتدئون فى الدراسة التربوية العلمية ، أن التربية تقوم بالنسبة للثقافة بمهمتين :

أولاهما : الحفاظ على ما تم التوصل إليه من ثقافة بنقلها من جيل إلى آخر ،وذلك من خلال عملية التعليم والتعلم...

وثانيتهما ، بتطوير هذه الثقافة وتجديدها .

وإذا كان التعليم العام يقوم بمهمة الحفاظ على الثقافة ، فإن الجامعة هى المسئولة عن تطوير الثقافة وتجديدها .

والثقافة المقصودة هنا ليست كما هو الشائع لدى الكثرة الغالبة من

---

* محاضرة عامة ألقيت أمام مؤتمر مركز تطوير التعليم الجامعى بجامعة أسيوط فى ديسمبر ٢٠٠٩

المتعلمين وغير المتعلمين باعتبارها جمعا بين أطراف شتى من المعارف والمعلومات ،وإنما هى فى حقيقة أمرها ، جملة ما يصنعه عقل الإنسان من علوم وتطبيقات وما تصنعه يده من ممارسات ومهارات ، وما يصنعه قلبه من فنون وآداب...

لكن الموضوعية والعلمية تقضيان بأن نُعمل القاعدة المعروفة ، بأن " فاقد الشئ لا يعطيه " ، بمعنى أن الجامعة ، كى تقوم بما هو مأمول منها من بعث العطاء الحضارى لأمة ، أن تكون هى نفسها ذات قدرة فعلية على ذلك ، ومن ثم ضرورة أن تملك المقومات اللازمة للقيام بدور البعث والنهوض والإحياء .

وإذا كان القيام بدور البعث والنهوض والإحياء يستلزم العديد من المقومات المادية من أموال وتجهيزات وأراض ومنشآت وتقنيات ،ومقومات بشرية من إدارة وقوى عاملة وتنظيمات وأنشطة وطلاب ، فإننا ، من ثم نقر بأن استغراق هذه الموضوعات ، تناولا وحديثا وبحثا ، أمر تنوء به العصبة من أولى العزم من الباحثين ،ولعل هذا ما يدفعنا إلى أن نطل على عنصر آخر يكون بمثابة " الخيط الجامع " الذى يجمع حبات المسبحة فيساعد على أن تقوم بوظيفتها من حيث التسبيح بحمد الله والشكر له .

أما هذا الخيط الجامع ، فهو يتمثل فى مجموعة " قيم" و" مبادئ " و" أركان فلسفة " ..

نقول هذا مجازفة ، لأننا ندرك أننا نتحدث فى عصر أصبح فيه اللحن المميز للجميع ، هو "لقد شبعنا من الكلام" و"لقد تعبنا من كثرة الأحلام" و" لقد استُهلكنا من كثرة التنظير " ،ثم ينتهى هذا كله بالعزف على لحن ينادى " دقت ساعة العمل " !

ونحن ، إذ نقر بصحة هذه المقولات جدلا ، نؤكد أن ليس كل " كلام " ولا كل " تنظير " ،ولا كل " حلم " هو مما يحدث فيه تطابق حقيقى بين الكلمة ومدلولها ، ذلك لأن المعنى الحقيقى لأى كلام أن يجئ معبرا عن

مقتضى الحال ، وأى كلام فى التنظير لابد أن يحمل إمكانية العمل به ،وأى حلم بشرى لابد أن يكون راسما لمستقبل محتمل .فإذا ما كان الكلام ،وكان التنظير وأصبحت الأحلام على غير هذا ، فقل أن ما يحدث إنما هو مجرد ثرثرة بكلام يمكن أن يوصف بأنه بغير معنى ، ومن ثم فهو قليل الجدوى ، وبأن تلك الأحلام إنما هى رؤى جائع برغيف خبز !!

ومع ذلك ، فنكاد نحدس بأن البعض سوف يبادر إلى التعقيب على ما سوف يأتى من حديث لنا بأننا ،على الرغم من هذا التحفظ والتوضيح الذى أبنا عنهما ، نكاد نقع فى المحظور نفسه ، مما يعنى أننا نحلق فى سماء التجريد وآفاق المجهول ! ونبادر إلى القول ، بأن طبيعة الحديث عن " القيم " الحاكمة ،والمبادئ الهادية يجعل موقفنا موقف الناظر إلى النجوم ، التى قد تبدو فى علوها بعيدة المنال ، لكنها فى وظيفتها ، تهدى السائرين ،وتصوب مسار الضالين ٠

أرأيت إلى الكثير من مبادئ الدين وقواعده ومثله ؟ كثير من الناس يسمعها ويقرأ عنها ، وربما يحفظها ، لكن قلة الممارسين لها والمطبقين ، لا يمكن أن تبرر صرف النظر عن التنكير بها والحديث عنها وشرحها ،عبر لا سنوات طويلة ،وإنما قرون ، سوف تمتد إلى أن يرث الله الأرض وما عليها ، والقياس مع الفارق من حيث التشبيه بين ما نقول وندعو وبين مبادئ الدين ومثله ٠

ولعلنا بعد هذا يمكن أن نواصل المسير ...

التناغم بين " الوظيفة " الجامعية و " الوجهة " المجتمعية :

هى إحدى سنن الله فى خلقه ...أن تكون البنية المجتمعية بمثابة الآلة الضخمة التى تحتوى على أجزاء متعددة تختلف شكلا وتتباين موضوعا ،وتتعدد وظيفة ، لكنها ، تظل فى البداية وفى النهاية محكومة بالحركة الكلية للآلة الأم ...

فى أوائل القرن العشرين ، عندما أُرسى حجر الأساس للجامعة المصرية القديمة ،وقف أحد أركان مؤسسيها ، مفجر ثورة التحرير النسائية ، قاسم أمين، ليؤكد أن الجامعة الوليدة لم تنشأ كى تؤهل طلابها لممارسة عمل فى السوق الاجتماعى ، من أجل كسب الرزق ، مثلما كانت تفعل الكيانات العالية التى سبقت الجامعة فى الوجود ألا وهى المدارس العليا ، وإنما فلسفة الجامعة ، هى أن يكون العلم للعلم ،وأن تُطلب المعرفة لذاتها ، ووصل الأمر بالقوم فى ذلك الوقت أن يصفوا مقصد الإعداد لعمل يؤدى إلى كسب الرزق بأنه مهين للجامعة التى يجب أن تترفع عن ذلك .

وإذا كان كثير منا يبادر باستنكار هذا الموقف ، فإننا نسرع بالتهدئة والانتظار من أجل فهم الحقيقة فى هذا الشعار ،فدلالات المواقف الفكرية تختلف باختلاف سياقاتها الحضارية ،وهذا الذى نستنكره اليوم ، كان متسقا مع الفلسفة الاجتماعية التى كانت سائدة :

فلم يكن من أركان هذه الفلسفة أن يتاح التعليم على هذا المستوى العالى لعموم الناس ،وإنما طبيعة المعرفة الجامعية ، كما كانت صورتها ،أن تقتصر على خواص الناس ،وخواص الناس فى هذا الزمن ، كانوا هم كبار ملاك الأراضى ممن يمكن تسميتهم بالرأسمالية الزراعية ،فأبناء هذه الشريحة الاجتماعية ،لم يكن يقلقهم الحصول على لقمة العيش ، حيث كانت هناك جحافل ممن كان يشبه رقيق الأرض : يكدون ، ويشقون ،ويعرقون، من أجل قروش تعد على أصابع اليدين ، بالكاد ،للحصول على ما يسد رمقهم ، لتصب الحصيلة الكبرى فى جيوب الأثرياء ،وكأن ذلك كان قدرا مكتوب على جبين المصريين لا يستطيعون له تبديلا !!

موقف شبيه – على بُعد الشقة الزمنية – بما كان عليه أمر الجماعة البشرية فى أثينا القديمة ، عندما استأثر أحرار الجماعة بالتفكير والتنظير والحكم والرئاسة ،وأُلقى عبء العمل الشاق المضنى الخطر على عاتق عبيد أثينا ، ومن هنا فقد جعل فيلسوف مثل أفلاطون الفلسفة فى قمة ما يجب

تعليمه وتعلمه ،وأما ما يخص الأيدى من فنون وأنشطة فقد احتل قاع السلم!!

ومنذ الخمسينيات من القرن العشرين ، عندما تقدمت كوكبة من ضباط القوات المسلحة ، حيث جاء معظمهم من الشرائح الاجتماعية الوسطى ، مغيرين الخريطة المجتمعية بتوسيع دائرة الشرائح الوسطى وتقليل الشرائح الدنيا والعليا ، كان من الطبيعى عندها أن تتغير وظيفة الجامعة فتفتح أبوابها لأبناء عموم الناس برفع الحاجز المالى ، وبذل الاهتمام الأكبر للدراسات العلمية التطبيقية ، حتى لقد كاد الهوس يذهب بعقل البعض من الضباط ، فى مرحلة مبكرة ، فأوشكوا أن يقرروا إلغاء كليات الآداب والحقوق ، وإلى درجة أن تصدر " المانشيت "الرئيسى للصفحة الأولى لإحدى الصحف اليومية آنذاك يقول (إلغاء كليات الحقوق والآداب)!!

ثم إذا بنا ، منذ السبعينيات ،وحتى الآن نلمس كيف أن دائرة الشرائح الاجتماعية الوسطى تتآكل شيئا فشيئا ، ليلتحق بعض أفرادها بالشرائح العليا ، حيث وفرت بعض السبل لهم ذلك ، من تجارة عملة وأراض ، ويسقط بعض آخر فى جُبّ الشرائح الدنيا ،وتطفو على السطح الاجتماعى ظاهرة أصبح الجميع يتحدث عنها بقدر غير قليل من الخوف والأسى ،ألا وهى التزاوج بين رأس المال والسلطة !

ترتب على هذا أن بدأت الجامعات تتجه اتجاها يعكس هذا التغير الاجتماعى ، فإذا بدائرة التعليم المجانى الذى يقدم لعموم الناس تضيق شيئا فشيئا ،وتُفتح أبواب أخرى للشرائح الاجتماعية التى تحتل قمة السلم الاجتماعى ، فنشهد تعليما جامعيا بلغة أجنبية ،وانتساب موجه ،وتعليم مفتوح ،وما يسمى ببرامج تعليم مميز ، وتزايد فى الرسوم الجامعية تدريجى فى الدراسات العليا ،وممارسة بعض الأنشطة ، وقضاء بعض الاحتياجات الإدارية ،وتكاثر سريع فى الجامعات الخاصة .

هنا تبرز فى التو واللحظة حاجتنا إلى سرعة السعى القومى نحو إنقاذ ما نسميه " بالعدل التربوى " الذى هو وليد العدل الاجتماعى ، لوعينا العميق بأن أشد ما يهدد وحدة أمة وتماسكها ،وأخطر ما يهدد مشاعر الولاء والانتماء أن تستشعر شرائح احتماعية واسعة بغبن تربوى ، يجعل من الحصول على حق التعلم أملا يبعد شيئا فشيئا ، فضلا عن أن المؤسسة التعليمية كما هو معروف بين أهل العلم التربوى تعلم وتربى وفقا للمصالح الاجتماعية صاحبة السلطة والسطوة ، فإذا كانت الكثرة الغالبة من الشرائح الاجتماعية هى ممن يكدون ويعرقون ويصلون ليلهم بنهارهم من أجل لقمة عيش تسد رمقهم ، كان لابد من استنفار قومى للحفاظ على الأمن الاجتماعى بحيث تصل هذه الشرائح الاجتماعية إلى ما يحق لها أن تصل إليه عن طريق التعليم الذى تغنينا طويلا بأنه بمثابة مصعد اجتماعى لمن يلتحق به .

وإذا كنا ممن يؤمنون بأن المنظومة المجتمعية الكبرى تلعب دور " الفاعل " بالنسبة لمنظوماتها الفرعية ، ومنها المنظومة الجامعية ، إلا أننا فى الوقت نفسه نؤمن بما يمكن أن تقوم به مثل هذه المنظومة الفرعية من تغيير تدريجى للمنظومة المجتمعية ، إذ بهذا تتحقق المقولة التى نحمل رايتها بأن الجامعة يمكن أن تكون بالفعل قاطرة البعث الحضارى ،وبالتالى فإن من الضرورى لأعضاء المجتمع الجامعى أن يبادروا بإعادة النظر فى مثل هذا الحال القائم ،والذى يبدو أن المسار يتجه إلى المزيد منه ، بحيث يظل الفقراء يشكلون مجالا يستهدفه التعليم الجامعى بالتنوير والتعليم ، فى حدود طاقة هذه الشريحة الواسعة المادية والاجتماعية ، وأبرز ما لابد من لفت الانتباه إليه هو المضى قدما فى توسيع الفرص المتاحة للتعليم الجامعى لعموم الناس كذلك ، لا لخواصهم فقط ، وعدم الاستمرار فى مقولة أن الدولة لا تستطيع أن تلبى كل طموحات المقبلين على التعليم الجامعى المجانى ،فحق التعليم ، لم يعد اختيارا للمواطن أن يتمسك به أو يفرط فيه ،

بل أصبح واجبا ،وواجب الدولة فى توفيره لم يعد يُنظر إليه على أنه يتم " فى حدود الطاقة " ، تلك العبارة المطاطة التى يمكن أن تستخدم للإمساك والتقتير ، فقد أصبح مثله مثل الكثير من الاحتياجات الأساسية ،كالسكن ،والمأكل والمشرب ،مسئولية توفيره لمستحقيه فرض عين على الدولة ،وكذلك أغنياء المجتمع .

الليبرالية الوطنية العاقلة :

منذ الخمسينيات ،وطوال الستينيات من القرن الماضى حكمت الجامعة المصرية فلسفة تقوم على التوجيه المركزى ، تحت مظلة ما عرف بالاشتراكية ،وكان من مظاهر هذا أن تكفلت الدولة بتقديم التعليم الجامعى مجانا لكل قادر عليه علميا، حيث قام مكتب التنسيق معيار القدرة العلمية ، بتحكيم المجموع الكلى لدرجات الثانوية العامة .

وفضلا عن ذلك ، فقد تكفلت الدولة كذلك بتشغيل الخريجين ...

وإذا كانت متغيرات الوطن والإقليم والعالم قد سارت في اتجاه يُحكِّم الفلسفة الليبرالية ، فإن هناك من فلاسفة الاقتصاد من يؤكدون أن الليبرالية الاقتصادية بحاجة مستمرة إلى عملية مراقبة وضبط وتوجيه و" كبح جماح " ،وإلا تحولت إلى وحش كاسر ،لا يرى من هدف إلا الكسب ، بأى سبيل ،وفى أى اتجاه ، وبأى معايير ، شعاره " الغاية تبرر الواسطة " !

إن أحد أوجه الليبرالية فى التعليم أن تتيح الدولة الفرصة للقطاع الخاص أن يشارك فى التعليم بكافة مراحله وأنواعه ، ومن ذلك بطبيعة الحال ، التعليم الجامعى ،ومن هنا كان السماح بإنشاء جامعات خاصة ، لكن من غير المفهوم حقا أن تقوم السلطات التعليمية الرسمية نفسها بذلك ، منافسة القطاع الخاص .

فى الدول الرأسمالية العريقة ، أحيانا ما تقدم الدولة بعض خدماتها وفقا لمن يدفع ، لكن ، بحدود دنيا ، حتى تدخل فى منافسة مع القطاع الخاص ،

وتسعى من خلال ذلك ،إلى الحد مما قد يتجه إليه من توحش ، إذ أن الجمهور عندما يرى السلعة المقدمة من الدولة ، على نفس الدرجة من الجودة التى يقدمها القطاع الخاص ، وبسعر أقل نسبيا، فلابد أن يتجه إلى خدماتها ، ومن ثم يمكن للقطاع الخاص ، إما أن يرفع من سقف جودته لتبرير ارتفاع سعر سلعته، أو يخفض من سعر بيعها ،وفى النهاية فإن المواطن هو الذى يكسب .

والذى يثير الحيرة حقا ، أن ما تقدمه الدولة من خدمة جامعية بمصروفات ، مثل التعليم المفتوح ،والبرامج المتميزة ،والتعليم بلغة ، يتم باستخدام الأراضى والأماكن المخصصة أصلا للتعليم الجامعى المجانى ،وفى معظم قاعاته ومدرجاته وحدائقه ومكتباته ، مما يؤدى إلى اقتطاع إمكانات كثيرة مخصصة لتعليم أبناء عموم الناس ، ومن ثم ينتهى غالبا إلى التقليل من كفاءته ، وهو بحكم ظروفه الأصلية لا يصل إلى حد الكفاءة المطلوبة .وما لا يقل عن ذلك أهمية أن من يقومون بالتعليم فى هذه النظم غير المجانية هم أنفسهم المعينون للتعليم المجانى ، ولكن بأجور ومكافآت خاصة ، مما يعد " تحميلا " على طاقاتهم التعليمية والبحثية ،وهذا فى حد ذاته يمكن أن يؤدى إلى قدر من التراخ والإجهاد فى التعليم المجانى ،حيث أن أجوره أقل كثيرا ، فضلا عن أن الحصول علي هذه الأجور يتم بحكم القانون ، سواء أتقن القائم بالتعليم عمله أم لم يتقنه ، باستثناء مكافآت نظام الجودة الأخير .

كذلك فإن صفحات التاريخ المصرى فى العهد الليبرالى الأول قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وكذلك استقراء دول تتقدم صفوف الليبرالية والرأسمالية ، تشير إلى أن بعضا من الأثرياء يقوم بالمساهمة فى تقديم الخدمة التعليمية الجامعية لا من منطلق تجارى فقط ، وإنما كذلك من منطلق وطنى ،ولعل أبرزالأمثلة تبرع إحدى بنات الخديوى إسماعيل (فاطمة هانم) بكل الأرض التى بنيت عليها جامعة القاهرة ،وكذلك قيام الأمير يوسف كمال

بتسفير بعثة من بعض الراغبين فى دراسة الفنون الجميلة إلى إيطاليا على حسابه الخاص!!

صحيح أن الأثرياء يدفعون – أو هكذا من المفروض – ما يُستحق عليهم من ضرائب ، تسهم فى مساعدة الدولة فى تقديم خدماتها لملايين الفقراء ومنها الخدمة التعليمية ، لكن مثل هؤلاء عندما يفكرون بعقلانية وعدل ، يجدون أن المزيد من المساهمة فى رفع المنسوب الحضارى للمجتمع ، من شأنه أن يصب لا فى مصلحة الفقراء وحدهم، وإنما فى مصلحة الأثرياء كذلك ، إذ أن من شأنه أن يرفع القدرة الشرائية لأكبر عدد ممكن ، فتروج السلع التى ينتجها الأغنياء أكثر ، وكذلك تقل ،إن لم تنمح ،احتمالات زرع مشاعر حقد طبقى وتفاقمها ،مما يمكن أن يعكر صفو التماسك الاجتماعى . كذلك فإن مزيدا من العطاء للجامعات ، يزيد من قدرتها على فتح آفاق الإبداع والابتكار الذى يمكن أن يعين بدوره مواقع الإنتاج التى يستثمر الأثرياء أموالهم فيها .. وهكذا .

الفاعلية المجتمعية :

من الأقوال الشائعة بين كثير من الناس أن أفراد المجتمع الجامعى يعيشون فى برج عاجى ، حيث أن الراوبط بينهم وبين ما يصطخب به المجتمع ضعيفة ، وهو أثر من الآثار المتوارثة منذ عقود سابقة عندما كان التعليم الجامعى يدور حول النظريات والأساسيات والموجهات الفكرية ، امتثالا للقاعدة التى قامت عليها الجامعة المنادية بأن العلم لابد أن يكون للعلم وحده .

ومصداقا لذلك ، فمما تذكره صفحات التاريخ الجامعى ، أن مفكرا بارزا مثل طه حسين كتب على صفحات جريدة السياسة التى كانت تصدر عن حزب الأحرار الدستوريين ،ويرأس تحريرها المفكر البارز ، قرين طه حسين ، ألا وهو الدكتور محمد حسين هيكل ، كتب ينعى بشدة على

الجامعة المصرية القديمة عندما اتخذت قرارا بضم مدرسة التجارة العليا إلى الجامعة لتصبح كلية للتجارة ، على أساس أن الاشتغال بالتجارة والاهتمام بأحوال الأسواق والبنوك والشركات والمحاسبات وحركة النقد ، هى من الشئون التطبيقية التى ما كان للجامعة أن تفتح لها الأبواب ، وأن المكان المناسب لمثل هذا القطاع ، هو ما كانت عليه مدرسته العليا ،وهى المدرسة نفسها التى تفرق بين الجامعة والمعهد العالى ، فالجامعة هى التى تختص بالجانب الأكاديمى أما المعاهد العليا فهى التى تختص بالجوانب التطبيقية .

وحدثت نفس المعارضة عندما أُدخلت مدرسة الهندسة العليا إلى الجامعة مُشَكّلة كلية للهندسة ،وغير هذا وذاك من كليات .

بيد أن المياه قد جرت بما يصعب حصره من متغيرات وأحوال وظروف قضت على هذه التفرقة ، لعل أبرزها تسيد الفلسفة البرجماتية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، مما أكسب هذه الفلسفة سيادة عالمية فى عالم الفكر بحكم ما احتلته أمريكا من مكانة عقب قيادتها العالم الغربى إلى الانتصار الكبير الذى أنهى الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ ، وكان المدار فى هذه الفلسفة أن الذى يحدد قيمة أية فكرة هو قابليتها للتطبيق ، وما يسفر عنه هذا التطبيق من نتائج ،وبالتالى يصبح التعليم الجامعى معنيا بما تؤدى إليه النظريات والمذاهب والفلسفات العلمية من تطبيقات تغير من حياة الناس ، وترسم خطوطا بارزة على أرض الواقع .

لكن ما لابد من تسجيله بأسف وأسى أن الطابع الأكاديمى ظل مسيطرا على الفكر الجامعى ، حتى فى المجالات العلمية البحتة ، باستثناءات قليلة ،ولم تؤثر المدارس العليا ذات الطابع التطبيقى كثيرا على الجامعة .

ومن الأمثلة الدالة على ذلك ،أن طلاب مدرسة الحقوق العليا فى عصر الخديوى إسماعيل ، على سبيل المثال ، كانوا ينقسمون فى السنة الأخيرة لدراستهم إلى مجموعات ، تمثل ما يحدث فى عالم المحاكم والنيابة

، فيرفع طالب – مثلا – قضية ما على زميله ،ويقوم آخرون بدور هيئة الدفاع ،وغيرهم بدور هيئة المحكمة ،وقبل ذلك يقوم آخرون بدور النيابة ، بحيث كان هذا التدريب العملى يؤهل الطالب عند التخرج للانخراط فى الحياة العملية بقدر لا بأس به من السهولة والاقتدار ،وإذا كان هذا يتم بعد التخرج باشتراط قضاء فترة بعينها فى مكتب محاماة ، إلا أن التدريب أثناء تلقى المعرفة القانونية ، تعلما وتعليما ، يكون أكثر فاعلية ، حيث يمكن أن تتم مناقشة لما يتم تدريسه فى ضوء الخبرات العملية .

لكن هذا الأمر ، حتى لو أردناه ، فلن نستطيع تطبيقه ،مع الأسف الشديد ، فى ظل الأعداد الكبيرة التى تضمها الآن كليات الحقوق ،وإن لم يسقط هذا وجاهة الفكرة وضرورة السعى إلى إتاحة الفرص لها للتنفيذ .

وما يقال عن كلية الحقوق يمكن قوله على الكثرة الغالبة من كلياتنا الجامعية من حيث انعدام فرص التدريب ،باستثناء كليات مثل الطب والزراعة بحكم الارتباط القائم بين كليات الطب والمستشفيات ، وكليات الزراعة التى ترتبط ضرورة بمساحات لا بأس بها من الأرض الزراعية ،للتدريب والتعليم ،وهو قائم فى كليات التربية من خلال ما يسمى بالتربية العملية ، لكن فرص التدريب منعدمة فى كليات التجارة مثلا وكليات الهندسة ، حتى أن البعض أحيانا ما تقابله فكرة المقارنة بين " الصنايعى " فى ورشة لإصلاح السيارات وبين خريج الهندسة المتخصص فى السيارات ،وكيف أننا نمنح الصنايعى ثقة أكبر مما نعطيها لخريج الهندسة ، حيث يكون المعيار الأساسى ، لا كم النظريات والأفكار والمدارس التى ألم بها الطالب بقدر ما يكون ما اكتسبه من خبرة وطول ممارسة عملية .

وإذا كانت فرص التدريب العملى نادرة ، فإن كليات الجامعة المختلفة يمكن لها أن تقدم خدماتها المتخصصة لقطاعات المجتمع المختلفة ، فتكون هناك ثمار متعددة ، منها أن يلتحم النظر والعلم بالتطبيق ،ومنها أن يوحى التطبيق لأساتذة الجامعة بأفكار علمية جديدة ، نتيجة المواجهة المباشرة مع

عالم الواقع ، فضلا عما تمثله هذه التطبيقات من مصادر دخل تعين الجامعة على تقديم المزيد من الخدمات التعليمة ورفع مستوى جودة التعليم ،وكذلك ما يمثله هذا من فرص كسب مالى لأعضاء هيئة التدريس ،تعين على ستر عورة الأجور المتدنية ؟!

ومن الآفاق التى نتساءل عما يحول بين الجامعة وبين تنفيذها ، أن يكون لكليات الحقوق – مثلا – مكاتب استشارية قانونية فى المجالات المدنية والتجارية والجنائية للجمهور ، تقدم باسعار أقل مما تقدمه المكاتب الخاصة..

والشئ نفسه بالنسبة لكليات التجارة ، والهندسة ،وغيرهما .

ولعل النظام المتعلق بالوحدات ذات الطابع الخاص صورة من صور التطبيق التى نؤكد عليها ، وإن كانت بحاجة إلى توسيع دائرة الخدمة وتفعيلها.

وإذا كانت بعض كليات التربية تضم بين جدرانها وحدات للإرشاد النفسى ،مثلا ، وبرامج لتعليم اللغات ، فلماذا لا تفكر هذه الكليات فى إحياء سنة كانت قائمة منذ عدة عقود ، عندما كان يوجد ما يسمى بالمدارس النموذجية التى كانت امتدادا لكلية التربية بجامعة عين شمس ،وبالتالى مثلت حقل تجارب علمية لنظريات التربية الجديدة وطرق التعليم ومناهجه ،ومن ثم يمكن لكل كلية تربية ،وفقا لنهج التعليم الخاص ،أن تنشئ مدرسة ، وأكثر ،تقدم خدمة تعليمية أكثر تميزا وأقل مصروفات مما تتطلبه المدارس الخاصة ،وتسعى من خلالها إلى التغلب على معضلة : كيف نتيح لأبنائنا فرصة التمهر فى لغة أجنبية وفى الوقت نفسه وقف التراجع المخيف لتعليم اللغة القومية ، العربية ؟

الديمقراطية الجامعية :

إذا كان المفروض فى التعليم الجامعى أن يتيح الفرص للإبداع والابتكار وتفجير الطاقات الإنسانية الكامنة ، سواء لدى طلابه أو معلميه ...

وإذا كان التعليم الجامعى مفروض فيه أن يوفر الفرص للثقافة بمعناها الشامل أن تتجدد وتتطور ،وتطرق من الآفاق المعرفية ما ليس قائما.

فإن هذا وذلك يقتضى ،كشرط أول ،أن تتزاح المتاريس والسدود والحواجز أمام الطاقات الجامعية ، فتتقشع أجواء الخوف والتردد ،وتتبدد سحب القهر والسطوة الجائرة إن كانت قائمة أو حتى محتملة .

بطبيعة الحال ، فلا يستطيع عاقل أن يطالب بحرية مطلقة ، فهى ليست قائمة إلا فى عالم الحيوان ،بينما عالم الإنسان لا يستقيم إلا بالحرية المسئولة ، أى التى تضبط إيقاعها مجموعة قيم وضوابط تحولها ، مثل الطاقة الذرية ، من طاقة يمكن أن تكون هادمة مخربة ، إلى طاقة إنتاج وشفاء وتطوير وتقدم .

لكن المعضلة الكبرى هى فى المدى الذى يمكن أن يكون لهذه المعايير والضوابط ، حيث يتسع مداها لدى البعض بحيث تنتهى إلى قهر واستبداد ،ومن هنا فإن من معايير التفرقة بين المجتمعات المتخلفة والمجتمعات المتقدمة هى مدى الوعى الذى يضبط إيقاع الممارسة الديمقراطية والتحديد الدقيق لمفاهيمها.

وفى داخل المجتمع الجامعى ، فإن مظاهر الديمقراطية الجامعية تتبدى فى أشكال متعددة ، نذكر منها على سبيل المثال :

مدى ما يتوافر للجامعة من استقلال فى الجوانب الإدارية والمالية ،

وفى مدى ما يتوافر للجامعة من حرية فى اختيار قياداتها الداخلية ،

وفى مدى ممارسة أعضاء هيئة تدريسها وباحثيها للحرية الأكاديمية ،

وفى مدى الفرص المتاحة لأفراد المجتمع الجامعى للمشاركة فى مناقشة القضايا القومية المختلف ،

وفى مدى قدرة طلابها على تكوين وتسيير تنظيماتهم الداخلية ،وإتاحة الفرص لهذه التنظيمات أن تعبر عن رأيها فيما يقدم لها من تعليم وأنشطة ،

وفى مدى قدرة الجامعة على أن تتولى بنفسها توفير أجواء الأمن اللازم لحسن سير العمل باطمئنان ...

وكما نرى ، فالقضايا المتعلقة بالديمقراطية الجامعية كثيرة ومتشعبة ، إلى الدرجة التى يستحيل عندها أن نزعم القدرة على تناولها ، مع ضمان ألا يتم تسطيح ومجاوزة ...

من هنا ، فلا مفر من اختيار بعض المظاهر ، دون أن يعنى هذا ، قلة اهتمام أو انخفاض فى درجة الأهمية لما لم نستطع تناوله فى هذه المحاضرة ، علما بأن الحواجز غير قائمة بين هذه القضايا المختلفة ،وما يصدق على إحداها ربما يصدق على غيرها ،وفقا للمنطق نفسه ،والنهج ذاته الذى يتم من خلاله تناول هذه القضية أو تلك .

ولعل القضية الخاصة باستقلال الجامعة ، هى من أبرز القضايا الجامعة ، بمعنى أنها يمكن أن تتضمن الكثير من القضايا الأخرى . وفى التراث الجامعى المصرى أمثلة متعددة ، بعضها إيجابى ، غاية فى الإيجابية ، وبعضها الآخر سلبى غاية فى السلبية....

لعل أشهر النماذج الإيجابية نموذج أول مدير للجامعة المصرية فى عهدها الحكومى ، أحمد لطفى السيد عندما رأى أن إقدام الوزير المسئول على عزل الدكتور طه حسين من عمادة كلية الآداب لاختلاف فكرى وسياسى بين الطرفين ، دون أن يتم ذلك عن طريق مدير الجامعة ، حيث آثر الاستقالة احتجاجا على ما اعتبره انتهاكا لمبدأ استقلال الجامعة ، والذى تكاد تجمع عليه الأدبيات الجامعية المختلفة .

أما أبرز الأمثلة السلبية فهو ما أقدمت عليه سلطة ثورة يوليو عام ١٩٥٤ من عزل نيف وخمسين عضوا من أعضاء هيئة التدريس فى كليات جامعية مختلفة ، دون أن يكون هناك رد فعل احتجاجى على هذه الخطوة .

ومن الآراء التى رددها أحد كبار مسئولى التعليم الجامعى فى فترة قريبة للغاية ، أن الحديث عن استقلال الجامعة ، هراء ما دامت الدولة هى التى تنفق على الجامعة !

وقد يبدو هذا الموقف منطقيا للوهلة الأولى ، لكننا نتذكر على الفور ، ما هو قائم فى عالم القضاء ، فهو أيضا تنفق عليه الدولة ، لكن ، لا أحد يمارى فى وجوب استقلاله ، هذا الاستقلال المقرر فى الدساتير الديمقراطية ،وفقا لنظرية الفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية ،والقضائية ،لاعتبارات معروفة ليس هنا مجال لبيانها .

والأمر كذلك بالنسبة للسلطة التشريعية ، فهى لا تقف عند حد استقلالها عن السلطة التنفيذية ، بل هى التى تراقبها وتحاسبها ،و لها أن تعزل بعض قياداتها !

إنفاق الدولة على مؤسسة أو تنظيم إذن لا يمكن أن يكون مبررا مطلقا لفرض السيطرة والتوجيه ، لأن المنطق الذى يحكم الدولة ، حتى فى أعتى النظم الرأسمالية لا يقف عند حد الكسب المادى فيسود منطق : من يدفع لابد أن يملك حق الحكم والإدارة والتوجيه ...

وبالتالى فإن إنفاق الدولة على الجامعة إذن لا يلغى مبدأ الاستقلال ...

لكن ، الحديث يمكن أن يدور حول مظاهر الاستقلال ،وحدوده ، فضلا عن السؤال الكبير : استقلال عن ماذا ؟

فى ظلال الفلسفة الاشتراكية التى كانت سائدة ، قيل أن الجامعة ملك للمجتمع ،وهو الذى له الحق فى أن يحدد لها الحدود والأولويات ،وأساليب السير وبوصلة التوجه ،وقيلة التفكير ،وكانت تلك قولة حق ظاهر، انتهت إلى واقع محزن ، ذلك أن مصطلح المجتمع مصطلح عام ، فكان لابد أن يكون هناك من يمثله ، فإذا بالدولة هى التى تؤكد أنها تمثله ،ومن ثم إذا بالمجال يضيق أكثر فإذا بالحكومة هى التى تحكم وتوجه ، بل وإذا بالوزير المسئول هو الذى يحكم ويسيطر فى الحقيقة وفى الواقع .

على أية حال فإن المعنى الحاصل على ما يشبه الإجماع ، أو الاتفاق بين الجمهرة الكبرى حول المراد باستقلال الجامعة، هو أن تملك الجامعة حرية اتخاذ القرار فى جوانب الحياة الجامعية الخاصة بها .

إن الليبرالية ، كما قدمنا ، فلسفة عامة كلية ، مثلها مثل سيمفونية ، لابد من تناغم بين مختلف عناصرها ،وإلا انقلبت إلى عشوائية موسيقية تؤذى الأذن وتفسد الذوق والوجدان ،وبالتالى فمثلما تبنينا الليبرالية فى السياسة ، فاخترنا التعددية فى الأحزاب ،ومثلما اخترنا الليبرالية الاقتصادية فأخذنا نتوسع شيئا فشيئا فى القطاع الخاص ،وتحمله المسئولية الأكبر فى قيادة الاقتصاد ،لابد أن تتوافر لنا أيضا: الليبرالية الفكرية والعلمية التى تحمل لواء القيادة فيها ، الجامعة ،بحكم ما يمثله أعضاؤها من رفعة علمية وعلو شأن تكوين .

لكننا من ناحية أخرى لابد أن نتذكر شرطا مهما ألا وهو مدى الأهلية المتوافرة لدى أعضاء المجتمع الجامعى على ممارسة هذا الاستقلال .

إننا ونحن نتنبه لهذا ، نخشى فى الوقت نفسه لعبة بعينها تروج لدى الشعوب المقهورة ، عندما ينادى البعض فيها بأن أفراد الشعب لم يصلوا بعد إلى سن الرشد السياسى بحيث نأمن لهم فى الممارسة الديمقراطية بأوسع أبوابها ، مما يفتح المجال لسياسة الخطوة خطوة ،والتى قد لا تجد فى ظلها بعض الشعوب نفسها يمكن أن تبلغ سن الرشد ولو مرت عليها عشرات السنون.

من هنا فليس لنا إلا الاسترشاد بالتجربة الديمقراطية فى الشعوب التى سبقتنا على طريقها وأصبحت من الشعوب المتقدمة ، حيث أكدت المؤشرات كلها ، أن معالجة أخطاء الممارسة الديمقراطية يكون بمزيد من الديمقراطية ،وأن من الطبيعى أن تحدث أخطاء ويكون هناك ثمن غال لابد من دفعه .